**جــــامعة أدرار**



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

عنوان المذكرة

**مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون الإداري**

من إعداد الطالبتين : تحت إشراف الأستاذ: مسعودي فاطمــة خثيـــــــر مسعود

قــــــرزو نصيـرة

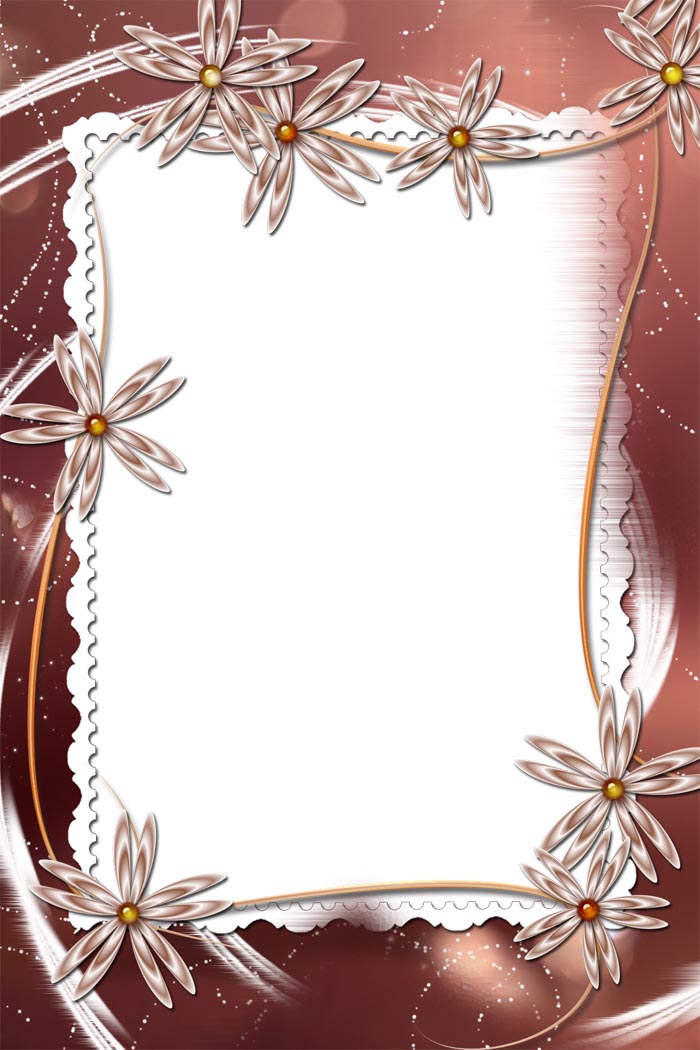
لجنة المناقشة

الأستاذ كابويا رشيـــــــــــدة أستاذة بجامعة أدرار رئيســــــــــــــا

الأستاذ خثير مسعــــــــــود أستاذ بجامعة أدرار مشرفا ومقررا

الأستاذ موسوني سليمة أستاذة بجامعة أدرار مناقشـــــــــــــا

**2013/2014**



إلى رمزي المحبة و العطاء الوالدين الكريمين

إلى جميع الإخوة و الأخوات كل واحد باسمه و كل العائلة

إلى جميع الأصدقاء و الأحبة و الزملاء. إلى طلبة الماستر قانون الإداري 2014

إلى طلبة الحقوق دفعتي 2011/2012

إلى الجزائر تاريخ وجدنا ومعبد حبنا و شدى ألحاننا

إلى كل هؤلاء...نهدي هذا العمل المتواضع.

فاطمة / نصيرة

**شكر وعرفان**

***بعد حمد الله وشكره والثناء عليه، بأن من علينا بنعمة العلم، فانه لمن واجب طلبة العلم بعد توفيق الله لهم و تحقيق النجاح ان يشكروا ذوي الفضل من بعده في ذلك، لذلك نتقدم بكلمات شكر و تقدير سطرتها قلوبنا قبل أقلامنا ستظل قليلة أمام ما قدمه الأستاذ الناصح خثير مسعود،الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصحه، آملا أن يرقى بعملنا إلى أحسن المستويات، فله منا مرة أخرى جميل الشكر والعرفان ، والشكر موصول إلى جميع أساتذة قسم الحقوق، خاصة من كانت لهم ولا زالت بصمات نيرة في أنفسنا .***

***ولا يفوتنا في هذا المقام ان نشكر صاحبة القلب الطيب، التي أمدتنا بكل ما استطاعت، في سبيل إثراء هذه الدراسة الأخت أولاد صالح عائشة.***

***لكل هؤلاء منا جميل الشكر والعرفان.***

***دمتم للعلم قادة***

***فاطمة***

***نصيرة***

**مقدمة**

لقد ساد منذ القديم مبدأ عدم مساءلة الدولة فلا قانون يقيدها و لا قضاء تخضع له مهما ألحقت من أضرار بالأفراد، ذلك لأن نشاط الدولة كان يقتصر فقط على الجانب الأمني الداخلي والخارجي، وحفظ التوازن بين المصالح الفردية المختلفة دون التدخل في نشاط الأفراد، ولكن مع التطور الذي شهده العالم في مختلف مناحي الحياة، اتسع مدى النشاط الاداري للدولة ليشمل ميادين عديدة وقد أدى ذلك إلى زيادة احتكاك الإدارة بالأفراد،وبالتالي زيادة احتمال اعتداء الإدارة على حقوق بعض الموظفين و الأفراد الآخرين وحرياتهم ، و من ثم أضحت الحاجة الماسة لحماية هؤلاء الموظفين و الأفراد و حفظ حقوقهم تحقيقا للعدالة و المساواة.

و انطلاقا من ذلك عرفت القوانين ما يعرف بمسؤولية الإدارية لجبر هاته الأضرار عن طريق التعويض .

و تقوم هذه المسؤولية كأصل عام على أساس الخطأ، و هذا أمر بديهي لأن من ارتكب الخطأ يجب عليه إصلاح الضرر الناتج عن هذا الخطأ. و قد يكون هذا الخطأ شخصي يتحمل الشخص مرتكبه تبعاته ، ويختص به القضاء العادي ، و قد يكون مرفقي،وهنا تكون الإدارة أو المرفق العام في هاته الحالة هي وحدها المسؤولة دون الموظف وينعقد الاختصاص فيه للقضاء الاداري ، ومن هنا تبرز فكرة الخطأ المرفقي كأساس للمسؤولية الادارية، و هذا ما ستقتصر عليه هذه الدراسة.

و تكتسي دراسة هذا الموضوع أهمية بالغة باعتبارها تتناول أحد أبرز أسس المسؤولية الإدارية و مظهر من مظاهر القضاء الإداري، و هو إلى جانب ذلك من المواضيع ذات الامتداد الزمني المتجدد تزداد دائرة الاهتمام به و الارتباط به مع مرور الزمن و تعدد أنشطة الإدارة و توسعها و زيادة المنتسبين إليها و المتعاملين معها .

و لأهمية هذا الموضوع ( الخطأ المرفقي) وحيويته ارتأينا البحث فيه ،إضافة إلى الرغبة في حماية المتعاملين مع الإدارة من الأضرار الناشئة عن الأخطاء المرفقية الشائعة في واقع العمل الإداري اليوم ، و الذي قد يكون مرجعها نقص خبرة المسؤولين، أضف إلى ذلك كله محاولة إثراء المكتبة القانونية و عرض الموضوع من أجل أن تتم الاستفادة منه من أصحاب الاهتمام.

و إزاء أهمية هذا الموضوع، ستكون هذه الدراسة محاولة إجابة على الإشكال الذي يكمن في الحاجة إلى التعرف على الخطأ المرفقي كأساس للمسؤولية الإدارية؟ و مدى مسايرة التشريع للقضاء في هذا الشأن ؟

و تتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

ـــ ما مفهوم الخطأ المرفقي؟

ـــ هل كل خطأ مرفقي أيا كانت درجته موجب لمسؤولية الإدارة؟

و من بين أهداف هذه الدراسة محاولة إعطاء مفهوم للخطأ المرفقي، و تبيان الأفعال أو الحالات التي تتحمل فيها الإدارة المسؤولية على أساس الخطأ المرفقي، أضف إلى ذلك معرفة درجة الخطأ المرفقي الموجب للمسؤولية الإدارية، من خلال ما توفر من اجتهادات فقهية وتطبيقات قضائية لمجلس الدولة الفرنسي باعتباره منبع المسؤولية الادارية بصفة عامة و الخطأ المرفقي بصفة خاصة، وكذا اجتهادات و تطبيقات القضاء الجزائري.

و لقد تلقينا في سبيل انجاز هذه الدراسة بعض الصعوبات و المتمثلة في تحفظ بعض الإدارات في إعطاء معلومات بهذا الشأن، وامتناع البعض منها بدعوى أن هذا من خصوصيات المرفق إضافة إلى تشابه أسلوب طرح المعلومات بين أغلبية الكتب كما و نوعا.

و قد تم تقسيم موضوع الدراسة إلى فصلين :

**الفصل الأول**: ماهية الخطأ المرفقي:

**المبحث الأول**:مفهوم الخطأ المرفقي

**المطلب الأول** : تعريف الخطأ المرفقي.

**المطلب الثاني**: التمييز بين الخطأ المرفقي و الخطأ الشخصي.

**الفرع الأول**: العلاقة بين الخطأ المرفقي و الخطأ الشخصي

**الفرع الثاني**: المعايير الفقهية المميزة بين الخطأ المرفقي والشخصي

**الفرع الثالث**: المعايير القضائية المميزة بين الخطأ المرفقي والخطأ الشخصي

**المبحث الثاني**: صور أو حالات الخطأ المرفقي

**المطلب الأول**: التنظيم السيئ للمرفق العام.

**المطلب الثاني**: إبطاء المرفق في أداء الخدمة.

**المطلب الثالث**: امتناع المرفق عن أداء الخدمة

**الفصل الثاني**: طبيعة ودرجة الخطأ المرفقي الموجب لمسؤولية الإدارة

**المبحث الأول** : درجة الخطأ المرفقي في القرارات الادارية:

**المطلب الأول**: تقدير الخطأ المرفقي في حالة الإخلال بالأركان الشكلية للقرار الإداري.

**الفرع الأول:.** عيب الشكل

**الفرع الثاني**: عيب الاختصاص

**المطلب الثاني** : تقدير الخطأ المرفقي في حالة الإخلال بالأركان الموضوعية للقرار الإداري

**الفرع الأول**: عيب المحل أو مخالفة القانون

**الفرع الثاني**: عيب الغاية أو الانحراف بالسلطة.

**الفرع الثالث**: عيب السبب

**المبحث الثاني** : درجة الخطأ المرفقي في أعمال الإدارة المادية .

**المطلب الأول**: الأسس التقديرية لدرجة الخطأ المرفقي في الأعمال المادية

**الفرع الأول**: مراعاة ظروف المرفق وأعبائه .

**الفرع الثاني**: مراعاة مدى اتصال المضرور بالمرفق.

**المطلب الثاني** : خصوصية بعض المرافق بتقدير درجة الخطأ المرفقي .

و لقد تم الاعتماد في دراسة هذا الموضوع على المنهج الوصفي في التعريف بجزئيات الموضوع،والتحليلي في تحليل مضامين تلك الجزئيات .

**الفصل الأول** :

**ماهية الخطأ المرفقي**

تعتبر المسؤولية الإدارية نوع من أنواع المسؤولية القانونية تنعقد و تنشأ في نطاق القانون الإداري، و هي تتعلق بمسؤولية المرفق العام أو السلطات و الإدارات العامة عن أعمالها الضارة التي تصيب الأفراد بفعل الأعمال الإدارية الضارة سواء كانت هذه الأعمال مشروعة أو غير مشروعة و ذلك على أساس نظرية المخاطر أو على أساس الخطأ[[1]](#footnote-1).

و يعتبر هذا الأخير (الخطأ) ركن أساسي و رئيسي لقيام مسؤولية الإدارة العامة عن أعمالها و أعمال موظفيها الضارة، إلى جانب ركني الضرر و العلاقة السبب، و قد يكون هذا الخطأ شخصيا ينسب إلى الموظف العام و قد يكون خطأ مرفقيا ينسب إلى جهة الإدارة و هذا هو ( الخطأ المرفقي) المفهوم الأهم في المسؤولية الإدارية[[2]](#footnote-2)، و الذي ستتمحور حوله الدراسة كما سبق الذكر.

وفي إطار هذا الفصل سيتم البحث في ماهية الخطأ المرفقي من خلال إيراد مفهومه (مبحث أول)، والوقوف على أهم صوره(مبحث ثاني).

**المبحث الأول:**

**مفهوم الخطأ المرفقي**

بعد مدة طويلة ساد فيها مبدأ عدم مساءلة الدولة و الإدارة العامة لعدة أسباب أهمها الاعتقاد بأن الدولة صاحبة سيادة و سلطة لا يمكنها أن تخطيء و تحدث ضرر[[3]](#footnote-3)، تم الإقرار بمبدأ مسؤولية الإدارة العامة القائمة على نفس أركان المسؤولية المدنية و هي الخطأ، الضرر

و العلاقة السببية، غير أن ركن الخطأ، الذي تقوم عليه المسؤولية الإدارية(الخطأ المرفقي)، له مفهومه الخاص ، وهذا ما سيتبين، من خلال التعريف بالخطأ المرفقي(مطلب أول)، وتمييزه عن الخطأ الشخصي(مطلب ثاني).

**المطلب الأول :**

**تعريف الخطأ المرفقي**

اختلفت التعريفات التي تطرقت إلى وضع مفهوم للخطأ المرفقي وذلك باختلاف الزاوية التي عرفه منها كل فقيه فمنهم من عرفه بمدلول المعيار العضوي في حين هناك من عرفه بمدلول المعيار الموضوعي أو المادي أي ينسب إلى المرفق مباشرة في حين ذهب فريق أخر إلى الجمع بين المعيارين وهذا ما سيحاول الوقوف عليه وذلك بالتعرض لموقف الفقه والقضاء من ذلك بغية التوصل إلى موقف القضاء الجزائري.

وقبل التطرق إلى تعريف الخطأ المرفقي لا بد أولا من الوقوف عند تعريف الخطأ بشكل عام كركن أساسي في المسؤولية الإدارية، ثم ننتقل بعدها إلى أهم تعريفات الخطأ المرفقي.

إذ يعرف الخطأ بشكل عام، في فقه القانون الإداري "بأنه ممارسة النشاط الإداري على وجه غير مشروع سواء كان فعل ايجابي أو سلبي[[4]](#footnote-4)". ومعنى ذلك مبدئيا، أن الخطأ الاداري يجد مجاله في كل عمل إداري، سلبي أو ايجابي،يمارس على وجه غير مشروع، و يعتبر (الخطأ) هو الأساس القانوني المنطقي الأصيل الذي يفسر مسؤولية الإدارة عن أعمالها القانونية و المادية التي تقوم بها وتلحق أضرارا بالغير[[5]](#footnote-5).

أما عن تعريف الخطأ المرفقي فتجب الإشارة أولا إلى أن هذا المصطلح استعمل لأول مرة في فرنسا من طرف مفوضي الدولة في مذكراتهم التي قدموها لمجلس الدولة (1895- 1903) وتبناه مجلس الدولة ابتداء من سنة 1904، وربطه البعض بقضية " بلانكو Blanco"[[6]](#footnote-6) ، وأرجعته

الأغلبية إلى قضية " PELLETIER[[7]](#footnote-7) بيليتيه" .

وبذلك ثبت كأساس للمسؤولية الإدارية ،وهناك من يطلق عليه مصطلح الخطأ المصلحي أو خطأ الخدمة[[8]](#footnote-8).

ولم تتطرق معظم التشريعات أمثال المشرع الفرنسي، المصري، والجزائري، إلى تعريف الخطأ المرفقي في القانون، وإنما تركوا المهمة للفقه، و حتى الفقه و جد صعوبة كبيرة في إيجاد تعريف دقيق للخطأ المرفقي لأنه مصطلح واسع و عام يصعب وضع له حدود و تحديد معالمه[[9]](#footnote-9) و لكن بالرغم من هذه الصعوبة قام الفقه ببعض المحاولات لتعريفه:

فالأستاذ" فيدال VIDEL" يعرفه على أنه " الإخلال بالتزام في أداء الخدمة

dans un manquement oux obligation de service la faute de service consiste"[[10]](#footnote-10)

أما الفقيه "دوجي DUGUIT" يعرفه بأنه" الخطأ الذي يرتكبه الموظف بقصد تحقيق غرض إداري"[[11]](#footnote-11).

كما يعرفه الدكتور سليمان الطماوي" على أنه الخطأ الذي ينسب إلى المرفق حتى و لو كان الذي قام به ماديا أحد الموظفين."[[12]](#footnote-12)

أما الدكتور عمار بوضياف فيعرفه بأنه" الفعل أو النشاط الذي صدر عن العون العمومي حال أداء وظيفته أو بسببها، وسبب ضرر للغير، تتحمل تبعته القانونية الإدارة التي يتبعها"[[13]](#footnote-13)

ويعرفه كذلك الدكتور عدو عبد القادر في مؤلفه " بأنه الخطأ الذي ينسب إلى المرفق العام ذاته، وليس إلى الموظف،وتتحمل الإدارة عبء التعويض عنه، ويعود اختصاص الفصل فيه إلى القضاء الإداري"[[14]](#footnote-14).

من خلال هذه التعريفات يلاحظ أن الفقهاء لم يتفقوا على تعريف جامع مانع و دقيق للخطأ المرفقي، فالبعض منهم عرفه بمدلول خطأ المرفق العام، و بعضهم يعرفه بمدلول خطأ الموظف في أداء التزاماته، و بعضهم الأخر يحدد القضاء المختص، ومنهم من جمع بين جميع تلك المدلولات، و عليه يمكن القول بأن الخطأ المرفقي هو ذلك الخطأ الذي يرتكبه المرفق أو الموظف العام أثناء ممارسة مهامه و يتحمل المرفق العام مسؤولية التعويض عنه، و يعود اختصاص الفصل فيه إلى القضاء الإداري طبقا لنص المادة 801 قانون الإجراءات المدنية و الإدارية والتي نصت في فقرتها الثانية :

**" تختص المحاكم الإدارية كذلك بالفصل في :**

**ـ بدعاوى القضاء الكامل"**

و الخطأ المرفقي يمكن أن يكون **خطأ موظف أو موظفين معينين بالذات** ، كما يمكن أن يكون **خطأ مغفل مجهول الهوية** ،لا يمكن معرفة مصدره أو مرتكبه:

**فالحالة الأولى** (خطأ موظف أو موظفين معينين) تتحقق إذا كان مصدر الخطأ معلوم[[15]](#footnote-15)،وصورة ذلك أن يجري أحد رجال الشرطة وراء مجرم هارب ، من أجل إلقاء القبض عليه، وأثناء جريه يصدم أحد المارة ،فيسبب له ضرر،فهذا الخطأ يعد خطأ مرفقي صادر عن موظف معلوم وهو خطأ مرفقي لأن الضرر حصل أثناء تأدية الخدمة .

**أما الحالة الثانية** ( خطأ موظف مجهول): و تحقق هذه الحالة إذا استحل معرفة مصدر الضرر،أي يصعب نسبه إلى موظف معين بالذات ، و يمكن أن يرتكب الخطأ المرفقي من شخص واحد مجهول مثلما حدث في قضية " أوكسير" AUXERRE التي قرر فيها مجلس الدولة الفرنسي أن الإدارة مسؤولة عن الحادثة التي أدت إلى قتل جندي إثر مناورات عسكرية كان من المفروض أن يستعمل خلالها خراطيش خلية أي غير حقيقية، و طرح بعد الحادثة سؤال بدون جدوى حول معرفة الشخص الذي أطلق النار على الضحية و قد استحالت الإجابة على السؤال، و بالتالي الموظف الذي استعمل خراطيش حقيقية بقي مجهولا، و لكن ذلك لاينفي مسؤولية الإدارة[[16]](#footnote-16).

وفي هذا السياق ذهب الدكتور يوسف سعد الله الخوري فيرى أن لخطأ الخدمة مظهران : حيث الخطأ يكون **مرفقيا** إذا لم تعرف هوية مرتكبه فيقال حينئذ بأن المرفق هو الذي أخطأ وبالتالي هو المسؤول، أما إذا كان مرتكب الفعل معلوم والفعل بالنتيجة مرتكب في دائرة العمل الوظيفي يعد الخطأ هنا **خطأ خدمة** يرتب مسؤولية المرفق كذلك[[17]](#footnote-17).

كما يمكن أن ينتج الضرر عن أخطاء عدة موظفين مجهولين مثلما حدث في قضية السيدة " بواجار" Dame Veuve Boigard التي تتلخص وقائعها في: أن السيدة " بواجار" دخلت مستشفى عمومي في صباح يوم و لم يتم فحصها إلا في آخر نفس اليوم و رغم العلاج ازداد مرضها، و توفيت إثر نقلها إلى مستشفى آخر ، و تبين من خلال التحقيق الذي قام القضاء الإداري أن سبب الوفاة يعود إلى عدة أخطاء تتمثل في: عدم وجود رقابة كافية، غياب الطبيب المختص في الإنعاش، الرقابة السيئة خلال نقل الضحية، فإذن هنا تعذر معرفة مصدري الضرر ، لذا عد هذا الخطأ مرفقيا نسب للمستشفى [[18]](#footnote-18).

و تجد هذه القضية نظيرتها في القضاء الجزائري، في قضية السيدة "ز.ر" ضد " القطاع الصحي بأدرار"، حيث حكم مجلس الدولة بمسؤولية القطاع، جراء الأخطاء الطبية المرتكبة من طرف الأطباء، والتي أودت بحياة وليدة الضحية، إضافة إلى أنها تسببت في إصابة الضحية بالعقم[[19]](#footnote-19).

و هذا التمييز بين الخطأ المرفقي الصادر من موظف معلوم و الخطأ المرفقي الصادر عن موظف مجهول، ليست له أية أهمية في مجال القضاء فمسؤولية الإدارة تبقى قائمة سواءا كان مرتكب الخطأ معلوما أو مجهولا.

و من كل ما سبق يستخلص أنه :

ـ لا يمكن وضع تعريف شامل وكامل وموحد للخطأ المرفقي، لأنه مصطلح عام وواسع يصعب تحديد كل مظاهره و أشكاله[[20]](#footnote-20).

ــ الخطأ المرفقي هو خطأ ينسب إلى المرفق مباشرة، حيث تقع مسؤولية الإدارة على الأموال العامة، و هي مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه أي تقع أصلا على التابع و لا يسأل المتبوع إلا تبعا لمسؤولية الأول.

ــ الخطأ المرفقي خطأ موضوعي، أي لا ينسب للمرفق إلا إذا كان مخالف لقانونه و نظام العمل فيه[[21]](#footnote-21).

**المطلب الثاني :**

**التمييز بين الخطأ المرفقي و الخطأ الشخصي.**

إن دراسة الخطأ المرفقي في المسؤولية الإدارية تتطلب بالضرورة تمييزه عن الخطأ الشخصي وما يثار بشأنهما من اشتباك و تداخل، و لذلك ستتم في هذا المطلب دراسة العلاقة بين الخطأين( الفرع الأول)، و أبرز المعايير الفقهية والقضائية التي تميز الخطأ المرفقي عن الخطأ الشخصي ( الفرع الثاني و الفرع الثالث).

**الفرع الأول:**

**العلاقة بين الخطأ المرفقي و الخطأ الشخصي**:

في السابق كان القضاء الفرنسي يعتمد على قاعدة الفصل المطلق بين الخطأ المرفقي و الخطأ الشخصي، أي بمعنى أن الضرر الذي يصيب الأفراد إما يكون أساسه خطأ شخصيا خالصا ينسب إلى الموظف وحده دون الإدارة، و إما يكون أساسه خطأ مرفقيا و في هذه الحالة الإدارة هي التي تتحمل المسؤولية دون الموظف، و في الحالة الأولى ينعقد الاختصاص للقضاء العادي أما في الحالة الثانية فالمحاكم الإدارية هي صاحبة الاختصاص[[22]](#footnote-22) ( المادة 801 قانون الإجراءات المدنية و الإدارية).

إلا أنه و بعد تطور القانون الإداري وردت على هذه القاعدة ( قاعدة الفصل ) استثناءات حيث أنه يمكن الجمع بين الخطأين و ذلك في حالة اشتراكهما في إحداث الضرر .

**القاعدة الأولى: قاعدة عدم الجمع بين الخطأين.**

لقد تم اعتناق هذه القاعدة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر و استمر العمل بها إلى غاية مطلع القرن العشرين، حيث كانت تقوم على أساس الفصل التام بين الخطأين و كان لا يتصور بتاتا اشتراك كل من الخطأ الشخصي و الخطأ المرفقي في إحداث الضرر.

و قد تعددت المبررات و حجج الفقهاء الذين نادوا بهذا المبدأ، فذهب البعض إلى أنه لا يمكن للفعل الخاطئ أن يكون له طبيعتان في نفس الوقت، فالخطأ إما يكون شخصي و إما مرفقي. و قد ذهب البعض الآخر إلى أن الخطأ الذي يرتكبه الموظف و الذي يحدث ضررا إما يكون خطأ بسيطا أو جسيما، فإذا كان بسيطا و لا يتجاوز المخاطر العادية للوظيفة و التي يمكن لأي إنسان عادي الوقوع فيه فيعتبر خطأ مرفقيا، أما إذا كان جسيما يتعدى المخاطر العادية للوظيفة فيعد خطأ شخصيا يسأل عنه الموظف شخصيا[[23]](#footnote-23).

و قد تم التأكيد على هذه القاعدة القضاء الإداري الفرنسي في حكمه الصادر في 1951 في

قضية " بورسين" و التي تتلخص وقائعها في أن الضابط المدعو بورسين أطلق النار على أحد المواطنين في بداية الحرب العالمية الأولى لأنه أشتبه و ظنه يتعاون مع الأعداء، فلما دفعت وزارة الدفاع التعويض لورثة القتيل و أرادت بعد ذلك أن ترجع على الضابط بورسين، فقرر مجلس الدولة عدم مسؤولية الضابط عن الخطأ اللاحق بالمضرور ، فإما أن يسأل الموظف أو الإدارة لأن هناك تعارض في أن يعتبر نفس العمل في نفس الوقت خطأ مرفقيا و شخصيا[[24]](#footnote-24).

إلا أن قاعدة عدم الجمع بين الخطأ المرفقي و الخطأ الشخصي لم تلاقي استحسانا من بعض الفقهاء، بسبب التبريرات و التفسيرات المتناقضة و غير المنطقية التي منحت لهذه القاعدة، وقد أشار الدكتور عمار عوابدي في مؤلفه نظرية المسؤولية الإدارية "أن قاعدة عدم الجمع بين الخطأين هي قاعدة غير منطقية لأن انعدام مسؤولية الموظف في الخطأ المرفقي يؤدي إلى القضاء على الشعور بعدم المسؤولية لدى الموظفين الذين يحميهم هذا المبدأ من المسؤولية المدنية، و أن الضحية في الخطأ الجسيم قد لا يجد تعويضا كافيا عن ذلك، بينما في الخطأ اليسير ينال التعويض الكافي[[25]](#footnote-25)".

و على ضوء هاته الانتقادات التي وجهت لقاعدة عدم الجمع بين الخطأ المرفقي و الخطأ الشخصي،ظهرت نظرية أخرى و هي نظرية الجمع بين الخطأين.

**القاعدة الثانية: قاعدة الجمع بين الخطأين.**

لقد طبق القضاء الفرنسي هذه القاعدة لأول مرة و سلم بالأخذ بها في قضية " ANGUET أونجي" ( مجلس الدولة الفرنسي 03 فبراير 1911 ) و التي تتلخص وقائعها في أن السيد " ANGUET أونجي" دخل مكتب البريد لقبض حوالة بريدية و عندما أراد الخروج وجد أن الباب المخصص للخروج قد أقفل فنصحه أحد الموظفين بالخروج من الباب المخصص لخروج العمال و الموظفين ، و في طريقه إلى ذلك مر على قاعة الطرود فظن بعض الموظفين أنه لص فاعتدوا عليه بالضرب و ألقوه إلى الخارج فوقع على الأرض و كسرت ساقه، ففي هذه القضية حكم مجلس الدولة الفرنسي بوجود خطأين، خطأ شخصي يتمثل في اعتداء الموظفين على السيد " ANGUET "، و الخطأ الثاني هو خطأ مرفقي المتمثل في كون أن ساعة المكتب لم تكن مضبوطة مما أدى إلى غلق باب المكتب قبل الموعد المحدد[[26]](#footnote-26)".

و بعد هذه القضية التي أقر فيها مجلس الدولة الفرنسي بإمكانية اجتماع الخطأين، تطور الأمر نحو القول بإمكان اجتماع المسؤوليتين المرفقية و الشخصية و ذلك بواسطة قرار صدر عن نفس المجلس في 26/07/ 1918 في قضية "Epoux Lemonnier " حيث حكم فيه على إحدى البلديات بالتعويض عن الضرر الذي حصل للزوج Lemonnier نتيجة رصاصة أصابته خلال عيد محلي من طرف أحد اللاعبين الذين كانوا يتبارون بالأسلحة النارية، فرفعا الزوجان الدعوى أمام مجلس الدولة ضد البلدية فحكم لهما بالتعويض معلنا أن تقرير المسؤولية الشخصية للموظف لا يحول دون قيام مسؤولية الإدارة[[27]](#footnote-27). ففي هذا القرار كذلك نلاحظ اجتماع المسؤوليتين، مسؤولية الموظف و الذي هو رئيس البلدية و مسؤولية المرفق و المتمثل في البلدية .

أما بالنسبة للقضاء الجزائري فتجد هذه القاعدة ( قاعدة الجمع) تطبيقاتها في قضايا كثيرة من بينها قضية ، ( السيد بلقاسمي ضد وزير العدل17 أفريل 1972)، و التي تتلخص وقائعها فيما يلي: " قامت الشرطة بحجز مبلغ مالي مملوك للسيد بلقاسمي، و أودعته بكتابة الضبط و خلال فترة الحجز قامت الدولة بإصدار أوراق نقدية جديدة، و لم يقم كاتب الضبط بتبديل المبلغ المودع لديه في الوقت المحدد قانونا،و عند خروج السيد بلقاسمي طالب بالمبلغ فإذا به قد فقد المبلغ بسبب فقده لقيمته المالية ، فرفع دعوى ضد وزارة العدل، و بعد دراسة الملف قررت المجلس الأعلى أن هذا الضرر يعود سببه إلى نوعين من الأخطاء، خطأ شخصي يتمثل في إهمال كاتب الضبط استبدال المبلغ المالي، و خطأ مرفقي يتمثل في سوء سير المرفق كون المرفق لم يقم بجرد المال الذي تم إيداعه[[28]](#footnote-28) أي عدم وجود رقابة من طرف وزارة العدل.

و من خلال ما تمت الإشارة إليه يمكن استنتاج أن مسؤولية الإدارة يمكن أن تقوم في بعض الأحيان نتيجة خطأ شخصي صادر من الموظف يكون مقترن بخطأ مرفقي، و المسؤولية في هذه الحالة لا تقوم على أساس الخطأ الشخصي للموظف و إنما على أساس خطأ المرفق الذي يقوم إلى جوار خطأ الموظف أي ازدواجية الخطأين.

و يترتب على هذه الازدواجية نتائج جد عملية تتجلى في تخويل الضحية الخيار في طلب التعويض، فإما تلجأ إلى القضاء العادي و تطالب التعويض من الموظف شخصيا، و إما تلجأ إلى القضاء الإداري و تطالب الإدارة بالتعويض، و الضحية في الغالب ما تفضل متابعة المرفق العام ( الإدارة ) لكونه أملأ ذمة من الموظف .

و تجب الإشارة في هذا الشأن كذلك، أن المشرع الجزائري كرس هذا المبدأ في قانوني البلدية و الولاية و الوظيفة العامة، حيث جاء في قانون البلدية[[29]](#footnote-29) طبقا لنص المادة 144 أن " البلدية مسؤولة مدنيا عن الأخطاء التي يرتكبها رئيس المجلس الشعبي البلدي و منتخبو البلدية و مستخدموها أثناء ممارسة مهامهم أو بمناسبتها .

و تلزم البلدية برفع دعوى الرجوع أمام الجهة القضائية المختصة ضد هؤلاء في حالة ارتكابهم خطأ شخصيا."

كما جاء في قانون الولاية [[30]](#footnote-30)طبقا لنص المادة 140" الولاية مسؤولة مدنيا عن الاخطاء التي يرتكبها مدنيا رئيس المجلس الشعبي الولائي والمنتخبون.

وتتولى ممارسة دعوى الرجوع امام الجهة القضائية المختصة، ضد هؤلاء في حالة خطا شخصي من جانبهم".

أما في قانون الوظيفة العامة[[31]](#footnote-31) فقد جاء في نص المادة31 منه " إذا تعرض الموظف لمتابعة قضائية من الغير بسبب خطأ في الخدمة، يجب على المؤسسة أو الإدارة العمومية التي ينتمي إليها أن تحميه من العقوبات المدنية التي تسلط عليه ما لم ينسب إلى هذا الموظف خطأ شخصي يعتبر منفصلا عن المهام الموكولة له."

**الفرع الثاني:**

**المعايير الفقهية المميزة بين الخطأ المرفقي والشخصي**

لقد بذل الفقه القانوني محاولات عديدة لتقديم أفكار بغية الوصول إلى معيار دقيق

و واضح، يميز بين الخطأ الشخصي و الخطأ المرفقي، و لذلك تعددت المحاولات الفقهية في هذا الشأن و من أهم تلك الأفكار أو المعايير:

أولاـــ **معيار الأهواء الشخصية**: و من رواد هذا المعيار العلامة "لافيريير LAFERRIERE ومؤدى هذا المعيار أنه إذا كان الخطأ الذي ارتكبه الموظف و أحدث ضررا يكشف عن ضعفه و سوء نيته و عدم تبصره و رعونته، فإن ذلك الفعل يعد خطأ شخصيا و يسأل الموظف وحده و يتحمل نتائج الخطأ، أما إذا كان الخطأ الذي أحدث ضررا غير مطبوع بطابع الشخصي، و ينم على أن الموظف مثله مثل أي إنسان معرض للخطأ و الصواب فإن الخطأ في هذه الحالة يكون مرفقيا، تسأل عنه الإدارة[[32]](#footnote-32).

و أهم ما يأخذ على هذا المعيار بالرغم من أنه يتسم بالبساطة و الوضوح، اهتمامه بالجانب الشخصي فسوء النية و حسنها تعد من الأمور الباطنية للإنسان التي يصعب الكشف عنها[[33]](#footnote-33).

ثانيا ـــ **معيار الغاية أو الهدف**: قال بهذا المعيار الفقيه " دوجي DUGUIT"، حيث يقوم هذا المعيار على أساس الغاية أو الغرض الذي يسعى الموظف لتحقيقه من جراء قيامه بعمله، فإذا كان قد قصد بتصرفه تحقيق أحد الأهداف الإدارية فإن الخطأ يعد خطأ مرفقي، أما إذا كان يسعى بتصرفه إلى تحقيق أغراض شخصية لا علاقة لها بوظيفته فإن الخطأ في هذه الحالة يعد خطأ شخصيا[[34]](#footnote-34).

و قد أخذ مجلس الدولة الفرنسي بهذا المعيار في حكمه الصادر في 27 فبراير 1903 في قضية " zimmermann" و التي تتلخص وقائعها في: قيام عمال الطرق و الجسور باستخراج الرمال و الأحجار اللازمة لأعمال الصيانة من أرض خاصة مملوكة لعائلة ""zimmermann، ثم أصدر مدير الإقليم قرارا بضم تلك الأرض إلى الدومين العام و رفع الأسوار عنها لضمان استمرار عملية استخراج الرمال و الأحجار منها، و حماية الموظفين من وقوع أية مسؤولية عليهم، ذلك أنه متى عدت هذه الأرض من الأموال العامة فإن الاستيلاء على الأحجار و الرمال يعد فعلا مشروعا، و قد اعتبر مجلس الدولة الفرنسي أن خطأ المدير خطأ مرفقيا، استنادا إلى أنه لم يهدف بقرار سوى تحقيق مصلحة مالية للدولة و حماية الموظفين[[35]](#footnote-35).

إن ما يؤخذ على هذا المعيار على الرغم من وضوحه، أنه لا يتفق مع العدالة لأنه يؤدي إلى إعفاء الموظف من المسؤولية في الحالة التي لا يكون فيها خطؤه مشوبا بسوء النية ، بالرغم من إلحاقه ضرر بالأفراد، و بالتالي يؤدي إلى تفشي روح الاستهتار و عدم الشعور بالمسؤولية[[36]](#footnote-36).

**ثالثا ــ معيار جسامة الخطأ**: نادى بهذا المعيار الفقيه " جيز jeze"، حيث يقول بأن الخطأ يعتبر شخصيا إذا كان جسيما، و لا يمكن اعتباره من الأخطاء العادية التي يقع فيه الموظف أثناء ممارسة وظيفته، و يعد الخطأ جسيما في نظر " جيز" إذا أساء الموظف تقدير الوقائع أو تفسير القانون كأن يأمر رئيس بلدية بالبناء على أرض دون وجود سند قانوني، كما يعتبر كذلك خطأ جسيما إذا وصل الموظف بخطئه إلى حد ارتكاب جريمة تقع تحت طائلة قانون العقوبات، أما إذا كان خطأ الموظف من الأخطاء العادية التي يمكن الوقوع فيها أثناء أداء مهامه فإن هذا الخطأ يعتبر خطأ مرفقيا[[37]](#footnote-37).

مما يعاب على هذا المعيار أن مجلس الدولة عد في بعض أحكامه الأخطاء شخصية رغم عدم جسامة الخطأ ، و في بعضها الأخر أخطاء مرفقية رغم جسامة الخطأ فيها[[38]](#footnote-38).

**رابعا ــ معيار الخطأ المنفصل عن الوظيفة:** و من رواده الفقيه " هوريو HORIO" حيث قال في تمييزه للخطأ المرفقي عن الخطأ الشخصي أنه إذا كان بالإمكان فصل الخطأ عن الوظيفة عد خطأ شخصيا أي في حالة إتيان الموظف خطأ لا علاقة له بوظيفته مثل: تلفظ أستاذ ا في القسم بكلمات فاحشة ضد الدين، أما الخطأ المرفقي فهو الخطأ الذي لا يمكن فصله عن الوظيفة و يكون متصلا بها[[39]](#footnote-39). و من الأمثلة العملية عن هذا المعيار قضية " la lange" في 04 ديسمبر 1997، حيث بعد أن قام عمدة بشطب اسم تاجر حكم القضاء بإفلاسه من جدول الناخبين، و هذا ما يندرج ضمن وظيفة العمدة قام بنشر إعلان لذلك و أطلق مناد في القرية لإبلاغ المواطنين بهذه الواقعة ، حتى يسيء بسمعة التاجر، و هذا العمل الأخير لا يندرج ضمن أعمال وظيفة العمدة[[40]](#footnote-40) .

و في الجزائر قضى مجلس الدولة في بمسؤولية دركي ( قرار مجلس الدولة الجزائري الغرفة الرابعة ، رقم القرار 159719 بتاريخ 31 ماي 1999)، حيث أن ب.ع قتل عن سبق إصرار زميلين[[41]](#footnote-41)، حيث اعتبر المجلس أن هذه الجريمة لا علاقة لها بوظيفة الدركي.

**خامسا** **ــ معيار طبيعة الالتزام الذي تم الإخلال به:** جاء بهذا المعيار الأستاذ " دوك راسي RASSI " و قد اعتمد في تمييزه بين الخطأين على معيار طبيعة الالتزام الذي تم الإخلال به،فإذا كان الالتزام الذي أخل به الموظف من الالتزامات العامة التي يقع عبؤها على الجميع كان الخطأ المرتكب خطأ شخصيا، أما إذا كان من الالتزامات المتصلة بالعمل الوظيفي للموظف،فإن الخطأ يعد خطأ مرفقيا يسأل عنه المرفق العام[[42]](#footnote-42).

يلاحظ من خلال هذه المعايير أن جميعها لها مدلولات متقاربة و متشابهة ، و لاسيما المعايير الأربعة الأولى، و لكن و لا واحد من هاته المعايير يعتبر معيارا جامعا مانعا على الرغم من أنها تبدو بسيطة في طرحها إلا أنها صعبة التطبيق. و لذلك ارتأى القضاء أن يتطور في هذا الشأن و هذا ما سيتم توضيحه في الفرع الثالث.

**الفرع الثالث:**

**المعايير القضائية المميزة بين الخطأ المرفقي والخطأ الشخصي**:

رغم تنوع و تعدد المعايير التي تبناها الفقه في تمييزه بين الخطأ المرفقي و الخطأ الشخصي و لكن هذه المعايير لم يرقى أي واحد منها لدرجة المعيار الجامع المانع، و لهذا لم يجد القضاء الفرنسي معيار معين يتقيد به من بين هذه المعايير، فسلك مسلكا أخر مؤداه أن يفحص القضاء كل حالة على حدى آخذا بعين الاعتبار الظروف التي أحاطت بالواقعة ، و من ثم يكيف طبيعة و نوع الخطأ. و قد اتجه القضاء الفرنسي في هذه الحالة إلى أن الخطأ الشخصي يتجسد في الحالات التالية:

**أولا ـــ الخطأ المنبت الصلة بالمرفق العام**: و هي الحالة التي يرتكب فيها الموظف خطأ لا علاقة له بوظيفته بتاتا، كما في قضية "pothier بوتييه" ، حيث قضى مجلس الدولة الفرنسي بمسؤولية دركي، ارتكب جريمة قتل بقصد انتقام من سبب عاطفي[[43]](#footnote-43)، فهنا يعتبر الخطأ في نظر مجلس الدولة الفرنسي خطأ شخصيا للموظف العام و لا علاقة له بالوظيفة.

**ثانيا ــ الخطأ العمدي المستهدف لغير المصلحة العامة:** و تطبق هذه الحالة في حالة ما إذا ارتكب الموظف خطأ أثناء تأدية و وظيفته و قصد من ورائه تحقيق أغراض شخصية غير أغراض المصلحة العامة، كأن يصدر المدير قرارا بفصل موظف انتقاما منه، ففي هذه الحالة يعد الخطأ خطأ شخصيا[[44]](#footnote-44).

**ثالثاـــ بلوغ الخطأ درجة خاصة من الجسامة:** و تظهر جسامة الخطأ في هذه الحالة في ثلاث صور و هي: أن يرتكب الموظف خطأ جسيما، أو أن يخطئ خطأ قانونيا جسيما كأن يتجاوز الموظف اختصاصاته بشكل فادح جدا، و تظهر الجسامة كذلك في صورة الفعل الصادر من الموظف الذي يشكل جريمة جنائية كجريمة التزوير أو إفشاء الأسرار[[45]](#footnote-45) .

بعد استعراض للمعايير القضائية يلاحظ أن القضاء اعتمد في تمييزه بين الخطأين، نفس المعايير التي اعتمدها الفقه ، و قد جعل القضاء من هذه المعايير في مجموعها معيارا واحدا يطبقه على الحالات الفردية، بعد أن ينظر في وقائع كل دعوى على حدى، آخذا بعين الاعتبار ليستطيع في الأخير استخلاص طبيعة الخطأ. [[46]](#footnote-46) فكانت بذلك هذه المعايير و الاتجاهات الفقهية بالنسبة للقضاء مجرد توجيهات و إرشادات يسترشد بها عند الحاجة.

و من خلال ما سبق تتجلى أو تتضح لنا أهمية التمييز بين الخطأ المرفقي و الخطأ الشخصي، من حيث توزيع الاختصاص بين القضاء العادي و الإداري[[47]](#footnote-47)، فكلما ثبت أن الخطأ مرفقيا انعقدت مسؤولية الإدارة و عاد الاختصاص للقضاء الإداري ، و العكس صحيح في حالة الخطأ الشخصي، إذ يكون الموظف مسئول شخصيا و يختص القضاء العادي بالفصل في الدعوى.

و تتجلى أهمية التمييز كذلك في تحديد المسؤول عن التعويض، فالأعمال التي يؤديها موظفو الإدارة و تسبب ضررا للغير ويتبين أنها أخطاء مرفقية، توجب مسؤولية الإدارة و تحملها عبء التعويض، أما الأخطاء التي يرتكبها الموظفون وتنسب إليهم، توجب مسؤوليتهم،وتحملهم عبء التعويض[[48]](#footnote-48).

و كذلك تظهر الأهمية في كيفية تقدير المسؤولية، فإذا كان الخطأ الذي ارتكبه الموظف خطأ شخصيا فإن المحاكم العادية تقدر المسؤولية و تبني حكمها وفق أحكام و قواعد القانون المدني. أما إذا كان خطأ مرفقي فإن المسؤولية تقدر وفق أحكام و قواعد خاصة مستقلة عن أحكام القانون المدني، و هذه الأحكام تمكن القاضي من أن يأخذ بعين الإعتبار مصالح الأفراد

و مصالح المرفق العام و التوفيق بينهما[[49]](#footnote-49).

**المبحث الثاني:**

**صور الخطأ المرفقي.**

يقسم أغلبية الفقه ومن بينهم الفقيه "دويز" الأفعال المكونة للخطأ المرفقي إلى ثلاث صور، و قد حذا حذوه سائر فقهاء القانون العام، و هذا ما توصل إليه أيضا مجلس قضاء الدولة الفرنسي ، ومن خلال هذا المبحث سيتم الوقوف عند كل صورة من هاته الصور،والمتمثلة في: صورة التنظيم السيئ للمرفق العام(مطلب أول)، صورة تباطؤ المرفق العام في أداء الخدمة(مطلب ثاني)، و صورة عدم أداء المرفق العام للخدمة(مطلب ثالث).

**المطلب الأول:**

**التنظيم السيئ للمرفق العام Le service a mal fonctionne**

و تظهر هذه الصورة في الحالة التي يؤدي فيها المرفق العام الخدمة المطلوبة منه، أي قيامه بأعمال إيجابية و لكنها أعمال إيجابية خاطئة تلحق ضررا بالغير، نتيجة أداء الجهة الإدارية خدماتها على الوجه السيئ، و في هذه الحالة تسأل الإدارة عن التعويض بسبب أنها لم تؤدي الخدمة المنوطة بها على أكمل وجه[[50]](#footnote-50).

و حالات هذه الصورة متعددة، فقد ينشأ الضرر عن فعل صادر عن أحد الموظفين و مثال ذلك قضية "TOMASO GRECCO توماس جريكو" التي تتلخص وقائعها في أن ثورا هائجا هرب ، فاندفع وراءه الناس محاولين الإمساك ، و في أثناء تلك اللحظات انطلق عيار ناري أصاب السيد " توماس جريكو" بجراح و هو داخل منزله، فرفع دعوى مطالبا الإدارة تعويضه عما أصابه، مدعيا أن العيار الذي أصابه أطلقه أحد رجال الشرطة الذين كانوا يطاردون الثور الهائج، فقضى مجلس الدولة الفرنسي بمسؤولية المرفق لعدم اتخاذه الاحتياطات اللازمة لمنع حدوث مثل هذه الحوادث[[51]](#footnote-51).

و يمكن أن يكون مصدر الضرر أشياء أو حيوانات تملكها الإدارة ، كإهمال الإدارة خيل أو ماشية مملوكة لها و ألحقت أضرارا بالأفراد.

كما يمكن أن ينتج الضرر كذلك عن سوء تنظيم المرفق العام كأن يصاب أحد الموظفين باختناق نتيجة سوء تهوية أماكن العمل.

و الخطأ المرفقي في هذه الصورة لا يكون مصدره دائما عملا ماديا، فقد يكون مصدره أيضا في بعض الأحيان عمل قانوني معيب، كما لو ضمنت الإدارة قراراتها معلومات غير حقيقية ،أو تعجلت في تنفيذ حكم قضائي قبل أن يصير قابل للنفاذ، أو استولت على بعض الأموال في غير الحالات التي يخولها القانون فيها ذالك الحق،أو تطبق القانون أو اللوائح تطبيق خاطئ[[52]](#footnote-52).

و بالرجوع إلى القانون الجزائري، نجد أن قانون البلدية القديم الصادر سنة 1967 كان قد نص على ضرورة إلزام البلديات بتنظيم مرفق مكافحة الحريق و أن سوء تنظيمه ينشأ مسؤولية الإدارة ( البلدية)، و هو ما سار عليه القضاء في قضية ((بن مشيش)) ضد بلدية الخروب التي تتلخص وقائعها في أنه بتاريخ 28 ماي 1969 شب حريقا في مصنع للنجارة تابع للسيد ))بن مشيش((، سببه رمي الأطفال للمفرقعات بمناسبة الاحتفال بالمولد النبوي الشريف، فحكم المجلس الأعلى بمسؤولية الإدارة، حيث تبين من أوراق الملف أن الظروف التي تمت فيها مكافحة الحريق تبين نقص في وسائل مكافحة الحريق[[53]](#footnote-53)، فمن خلال وقائع هذه القضية يتبين أن سوء تنظيم و سير مرفق مكافحة الحرائق كان السبب في احتراق مصنع النجارة بأكمله،وبالتالي يعد خطأ مرفقيا يولد المسؤولية الإدارية.

من هذه الصورة يتضح أن القضاء جعل من التنظيم السيئ، أو الإهمال في تسيير المرفق خطأ مرفقي، حفاظا على حقوق المضرور إزاء ذالك هذا من جانب، و حثا للإدارة على ضرورة الانتباه والتبصر وحسن التسيير من جانب أخر.

**المطلب الثاني:**

**الإبطاء في أداء الخدمة Le service a fonctionne tardivement**

و يظهر الخطأ في هذه الصورة، في أنه إذا تباطأت الإدارة في القيام بخدماتها أكثر من الوقت المعقول لأداء تلك الخدمات، و كان من شأن هذا الإبطاء إلحاق ضرر بالأفراد، فإن ذلك يعد خطأ مرفقيا يرتب مسؤولية الإدارة و يستوجب التعويض[[54]](#footnote-54).

و هذه الصورة لا تعني أنه إذا كان القانون قد حدد للإدارة ميعاد معين للقيام بخدماتها و لم تقم الإدارة بذلك فيعتبر ذلك امتناعا عن القيام بأداء الخدمة ، و إنما المقصود هنا أن الإدارة غير مقيدة بميعاد معين و مع ذلك أبطأت في أداء الخدمة أكثر من اللازم و بغير مبرر، مما أدى إلى إصابة الأفراد بالضرر نتيجة هذا الإبطاء و بالتالي قيام مسؤولية الإدارة و مثال ذلك قرار مجلس الدولة الفرنسي في 18 يوليو 1919 في قضية " برينى BRUNET، حيث تطوع أحد الشبان و الذي لم يستوفي السن القانونية في الفرقة الأمنية و التي يشترط لصحة التطوع فيها في مثل هذه الحالة موافقة الوالد، فعارض الوالد هذا التطوع و رفع تظلما يثبت بطلان تطوع ولده، و كان الواجب يبحث التظلم و ينفذ فورا إذا ثبتت صحته و لكن الذي حدث أن الطلب قدم للوزير في 01 فبراير و لم يصدر أمر الإفراج إلا في 03 ماي من ذات العام، حيث كان الشاب قد قتل في إحدى المعارك، فحكم مجلس الدولة الفرنسي بالتعويض لأن تأخر الإدارة لم يكن له مبرر[[55]](#footnote-55).

أما تطبيقات هذه الصورة في القضاء الجزائري، تتجسد في قضية "حميدوش" في 08/04/1966 حيث وظفت الإدارة المعني بصفة غير قانونية ، و لم تنتبه لهذه الوضعية إلا بعد مرور 08 سنوات، فأرادت إلغاء قرار التوظيف، فرفع المعني دعوى تعويض ضد الدولة و قد اعتبر القاضي بأن هذا التأخير يشكل خطأ مرفقيا[[56]](#footnote-56).وفي هذا الصدد نجد كذلك (قرار مجلس الدولة الجزائري، الغرفة الثالثة، ملف رقم 011184، فهرس رقم 200،قرار 09/03/2004)[[57]](#footnote-57).

ومن خلال هذه الصورة يتضح ان القضاء اعتبر مجرد الإبطاء أو التأخر في قيام الإدارة بالعمل الذي كان يجب عليها القيام به، يعد خطأ مرفقي يوجب مسؤوليتها، و حسن ما فعل و ذلك منعا من التهاون والاستهتار و تعطيل شؤون و مصالح الأفراد.

**المطلب الثالث:**

**امتناع المرفق العام عن أداء الخدمة Le service n'a pas fonctionne**

يعبر عنه كذلك بالجمود الإداري، و يتمثل الخطأ المرفقي في هذه الصورة في امتناع الإدارة عن القيام بفعل أو تصرف معين أوجب القانون عليها القيام به، و كان من شأن هذا الامتناع إلحاق ضرر بالأفراد[[58]](#footnote-58)،و في هذه الحالة تقوم المسؤولية على أساس فعل سلبي صادر عن المرفق العام، و تعد هذه الصورة مرحلة في تطور نظام المسؤولية الإدارية.

و قد بدأ مجلس الدولة الفرنسي أولى تطبيقات هذه الحالة،بمناسبة الأضرار الناجمة عن الأشغال العامة فلم يكتفي بمسؤولية الإدارة في حالة الأداء السيئ للأشغال، بل مدّها إلى حالة امتناع الإدارة عن القيام ببعض الأشغال العامة ،كما لو لم تقم الإدارة بالأعمال اللازمة لحماية الأهالي من الفيضان، أو عدم قياها بصيانة منشآت عامة على الوجه اللازم وانجر عن ذلك إصابة الأفراد بالضرر، كما لو تسربت مياه الفيضان إلى كهوف بعض الأفراد المجاورة للطريق العام نتيجة لإهمال الإدارة في اتخاذ اللازم لتصريف هذه المياه في القنوات المعدة لذلك[[59]](#footnote-59)..الخ من قضايا مجلس الدولة الفرنسي المختلفة و المتنوعة.

ومن أمثلة هذه الصورة في القضاء الجزائري ، قضية السيد سوايبية عبد المجيد، ضد بلدية الذرعان (مجلس الدولة الجزائري في 31/01ّ/2000)، التي تتلخص وقائعها في ان السيد عبد المجيد طالب باسترجاع سيارته من بلدية الدرعان، حيث كانت محجوزة هناك بسبب متابعته بجنحة التزوير،الا ان السيد عبد المجيد تفاجأ بأن سيارته قد فقدت من حظيرة البلدية، فرفع دعوى للمطالبة بالتعويض عن سيارته، فقضى له مجلس قضاء عنابة بذلك أي بالتعويض، فهنا الخطأ مرفقي ينسب إلى البلدية بسبب امتناعها عن أداء واجبها والمتمثل في المحافظة على السيارة التي كانت في الحظيرة التابعة لها [[60]](#footnote-60)، وكذلك تتجسد هذه الصورة في في (قرار مجلس الدولة،الغرفة الثالثة،الملف007733،بتاريخ 11/03/2003)[[61]](#footnote-61).

و ما يستخلص من خلال هذه الصورة أن مباشرة الإدارة لاختصاصاتها ليس امتيازا تزاوله كيف و متى و أين شاءت و أرادت، و إنما هو واجب يفرضه عليها القانون و يجب أن تؤديه بكل أمانة و حرص من أجل تحقيق المصلحة العامة[[62]](#footnote-62). و بذلك يكون امتناعها عن أداء هذا الواجب خطأ مرفقيا يوجب مسؤوليتها عن التعويض و هذا حماية للأفراد الذين تضرروا من جراء هذا الإمتناع.

**خلاصة الفصل:**

ومن خلال ما تمت الإشارة إليه في هذا الفصل، يمكن استنتاج:

* أن الخطأ المرفقي من بين الموضوعات التي لم يوفق الفقهاء في إعطاء مفهوم ثابت ومحدد لها، ومع ذلك يمكن القول أنهم وقفوا على انه يكون مرتبط بالمرفق العام،ويتحمل هذا الأخير مسؤولية التعويض عنه .
* أن الفقه لم يثبت على معيار معين و محدد في التمييز بين الخطأين ( المرفقي والشخصي)، و هذا ما جعل القضاء هو الأخر، لا يتقيد بمعيار معين في مجال التفرقة بين الخطأين ،واتخذ سبيله في ذلك، بأن يفحص كل حالة على حدى مراعيا الظروف والملابسات التي أحاطت بالواقعة، وعلى أساس ذلك يكيف طبيعة الخطأ،كما تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه يمكن أن ينتج النشاط الضار الواحد من خطأين معا في وقت واحد، خطأ مرفقي وشخصي، وبالتالي اجتماع المسؤوليتين، وللمضرور هنا مع مراعاة مبدأ عدم الجمع بين تعويضين، المطالبة بحقه في التعويض من الموظف شخصيا،أو من الإدارة، وهذا هو الطريق الأنسب لأنها الأقدر على التعويض.
* أضف إلى ذلك أن الخطأ المرفقي، مهما تعددت حالاته أو صوره فإنها لا يمكن أن تخرج عن ثلاث فروض(التنظيم السيئ للمرفق ، سوء سير المرفق ، بطئ سير المرفق)

و يلاحظ من جميع صور الخطأ المرفقي أن القضاء الإداري إذا كان لا يستطيع أن يجبر الإدارة بالتصرف على نحو معين، فإنه يستطيع أن يبسط رقابته عليها بطريقة غير مباشرة، و ذلك عن طريق الحكم عليها بالتعويض جراء ما لحق الأفراد من ضرر نتيجة عدم تصرف الإدارة على النحو الذي يوجبه القانون[[63]](#footnote-63).

**الفصل الثاني:**

**درجة الخطأ المرفقي الموجب لمسؤولية الإدارة**

إن المقصود بدرجة الخطأ في مجال القانون الإداري هو معرفة طبيعة الخطأ الذي تقوم على أساسه مسؤولية الإدارة إذا ما سببت ضرر للغير في إطار ممارسة نشاطاتها، التي تتراوح ما بين أعمال قانونية و أعمال مادية، إذ لا يكفي أن يكون الفعل أو النشاط الصادر عن الإدارة خاطئا حتى تقوم مسؤوليتها و يحكم عليها بالتعويض، بل يجب أن يكون الخطأ على قدر من الجسامة لأن التعويض لا يتم إلا عن الخطأ الذي يمثل خطورة معينة.

و ينقسم الخطأ المرفقي في نظام المسؤولية الإدارية إلى خطأ بسيط و خطأ جسيم، ففي الحالات العادية و طبقا للقواعد العامة يكون الخطأ البسيط كافيا لقيام المسؤولية، غير أن القضاء الإداري يتطلب حدوث الخطأ الجسيم في حالات معينة لدى مرافق معينة حتى تقوم مسؤوليتها.

ويعرف الخطأ الجسيم في القضاء الإداري بأنه كل تصرف لا يقع من شخص عادي أي ليس بقليل الذكاء و الفطنة و يكون جدير بالعقاب[[64]](#footnote-64)، إضافة إلى أن جسامة هذا الخطأ تختلف بين ما إذا كان عمل الإدارة عملا قانونيا، أو عملا ماديا، و بناءا على ذلك ستكون دراسة درجة الخطأ المرفقي في مبحثين، يخصص المبحث الأول للتعرف على درجة الخطأ المرفقي في القرارات الإدارية، و المبحث الثاني يتعرف فيه على درجة الخطأ المرفقي في أعمال الإدارة المادية.

**المبحث الأول:**

**درجة الخطأ المرفقي في القرارات الإدارية**

يعرف القرار الاداري بأنه كل عمل قانوني انفرادي، يصدر بإرادة إحدى الجهات الادارية المختصة، ويحدث أثار قانونية، إما بإنشاء مركز قانوني جديد، أو تعديل، أو إلغاء مركز قانوني قائم[[65]](#footnote-65). و لكي يكون القرار الإداري سليما و منتجا لأثاره، وجب توافر أركانه و المتمثلة في ( الشكل و الإجراء، الاختصاص، المحل، السبب، الغاية)، و أن تكون هذه الأركان سليمة من العيوب التي تجعل من القرار الإداري قرارا غير مشروع و هذا ما يؤدي إلى مسؤولية الإدارة عن الأضرار التي تنجر من جراء عدم مشروعية هذا القرار، لأن عدم مشروعية القرار كما يقول الأستاذ محيو أحمد أنها تشكل مبدئيا المثال الحقيقي للخطأ المرفقي، فهل يجب إذن القول أن كل لا مشروعية تولد المسؤولية الإدارية؟[[66]](#footnote-66).

و هذا ما سيتبين في الأتي:

**المطلب الأول:**

**تقدير الخطأ المرفقي في حالة الإخلال بالأركان الشكلية للقرار الإداري**

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى درجة الخطأ المرفقي، ،إذا ما تم الإخلال بأحد الأركان الشكلية للقرار،أو ما يطلق عليه عيوب مشروعية القرار الشكلية، و التي تتمثل في ثلاث عيوب: عيب الشكل، و عيب الإجراءات، عيب الاختصاص، ونظرا لأن أغلبية الفقه لا يفرقون بين عيبي الشكل والإجراءات و لذلك ستكون الدراسة كالأتي:

**الفرع الأول :**

**تقدير الخطأ في حالة الإخلال بركني الشكل والإجراءات**

يقصد بالشكل الإطار أو القالب الذي تظهر فيه إرادة الإدارة أي المظهر الخارجي الذي يتخذه القرار فقد يكون كتابيا أو شفويا، صريحا أو ضمنيا و يقتضي أحيانا أن يتضمن توقيعا أو تسبيبا أو تحييثا...الخ، أما الإجراءات فهي مجموعة من الإجراءات والمراحل السابقة على عملية اتخاذ القرارات الإدارية مثل عرض ملف الموظف على المجلس التأديبي قبل إصدار الإدارة قرار بفصله. وهي إجراءات تؤثر في مدى الشرعية الإدارية في جميع الحالات لأنها تعتبر جزءا من القرارات الإدارية المتخذة فإذا ما تخلفت هذه الإجراءات المنصوص عليها قانونيا لاتخاذ قرار إداري فإن القرار يقع باطلا ويجوز الطعن فيه إداريا أو قضائيا.[[67]](#footnote-67)

و في المقابل فإن عيب الشكل والإجراء هو عدم الاحترام الكلي أو الجزئي لتلك الشكليات أو الإجراءات أو البيانات الواجبة قانونا .

**و** لقد عمد الفقه إلى التمييز بين الشكليات والإجراءات تبعا لاختلاف تأثير كل منهما على مشروعية القرار مسترشدا في ذلك بمعايير عدة قسم بموجبها شكليات وإجراءات القرار إلى جوهرية وأخرى ثانوية.

فالعميد "دوزي Duze" قسم عيب الشكل إلى عيب ثانوي لا يؤدي إلى الإلغاء ولا إلى التعويض، و عيب جوهري يؤدي حتما إلى إلغاء القرار،ولا يؤدي بالضرورة إلى التعويض.

وهذا ما يتبين من خلال حكم مجلس الدولة الجزائري في قضية "ع م" التي تتلخص وقائعها في أنه تم عزل "ع م"من منصبه،بقرار من والي ولاية البيض، ولدى الطعن ضد هذا القرار ضد الغرفة الادارية المحلية تم رفض الطعن،ولدى استئناف هذا القرار أصدر مجلس الدولة قراره بإلغاء قرار مجلس قضاء سعيدة المؤرخ في 17/03/1996، معللا رأيه أن ملف المستأنف لم يعرض على لجنة التأديب[[68]](#footnote-68)،فالملاحظ هنا أن عدم عرض ملف العزل على لجنة التأديب يمثل مخالفة لإجراء،ومع ذلك فهو لم يوجب مسؤولية الدولة بالتعويض. في حين نجده في حكم آخر يقر بالإلغاء و التعويض معا كما في قضية الأنسة " بن عزي" و التي تنحصر وقائعها في أن رئيس بلدية سكيكدة أصدر قرار عقابيا بإيقاف الأنسة " بن عزي " عن عملها لمدة خمسة عشر يوما بدون أجر،فحكمت الغرفة الإدارية لمجلس قضاء قسنطينة بإلغاء قرار رئيس البلدية و تعويض المتضررة من هذا القرار معللة رأيها بأن القرار جاء مخالف للمادة 33 من قانون عمال البلديات الصادر في 18 أفريل 1952 و التي تقضي بأن العقوبة التأديبية لعمال البلديات يجب أن يبت فيها أولا المجلس التأديبي للبلدية[[69]](#footnote-69).

أما مجلس الدولة الفرنسي،فلم يأخذ بمعيار عام لقيام المسؤولية هنا، فهو يدخل في تقدير درجة الجسامة اعتبارات متعددة، منها امكانية تصحيح القرار وفق الشكل الصحيح. وعموما فإن مجلس الدولة الفرنسي يقرر التعويض على أساس درجة الخطأ الذي يقدره في كل حالة على حدى، و قد تمت الإشارة إلى ذلك في حكم "GUIDICELLE" سنة 1934 حيث فصل أحد الموظفين من الوظيفة دون أن يعرض أمره على المجلس التأديبي ، فقضى مجلس الدولة بتعويض المدعي لعدم مشروعية قرار فصله لكونه مليء بالأخطاء الجسيمة علاوة على ذلك إبطال قرار الفصل[[70]](#footnote-70).

و بالتالي يستخلص بأن عيب الشكل و الإجراءات في القرارات الإدارية لا يرتبان مسؤولية الإدارة ما لم تكن مؤثرة في جوهر القرار.

**الفرع الثاني:**

**تقدير الخطأ في حالة الإخلال بركن اختصاص**

تقوم الإدارة على مبدأ تقسيم و توزيع الاختصاص بين مختلف الهيئات والأشخاص العاملين بها بهدف تحسين الأداء الإداري وتحديد المسؤوليات،حيث يسند إصدار أي قرار إداري إلى شخص أو موظف معين ، وعليه فإن الخروج عن هذا المبدأ يشكل عيب عدم اختصاص. ويقصد بهذا الأخير هو قيام الإدارة أو سلطة أو موظف بعمل جعله القانون من اختصاص هيئة أو سلطة أو موظف آخر . و هذا العيب هو العيب الوحيد من عيوب مشروعية القرار الذي يتصل بالنظام العام[[71]](#footnote-71).

و يأخذ هذا (عيب الاختصاص) في الواقع إحدى الصورتين :

**1ـ عيب عدم الاختصاص الجسيم** : وتجد هذه الصورة مجالها في حالة ما إذا صدر القرار من شخص عادي لا يمت بصلة للإدارة ولا يملك أي صفة للقيام بالعمل الإداري،إضافة إلى الحالة التي تعتدي فيها السلطة على اختصاصات السلطة أخرى، مثل اعتداء السلطة التنفيذية على اختصاصات السلطة التشريعية أو السلطة القضائية.

**2ـ عيب عدم الاختصاص البسيط** : يقع هذا العيب مثلا داخل السلطة التنفيذية نفسها أي بين إداراتها ،هيئاتها وموظفيها وتجد هذه الصورة مجالها في حالة عدم الاختصاص المكاني أو الزماني أو الموضوعي[[72]](#footnote-72).

وعليه فان عدم المشروعية في الحالة الأولى ( عدم الاختصاص الجسيم) تكون جسيمة لذلك تقوم مسؤولية الإدارة، عكس الحالة الثانية ( عدم الاختصاص البسيط) فهي لا تبيح دائما مسؤولية الإدارة، ذلك أن عدم المشروعية يكون اقل جسامة.

و قد تطرق مجلس الدولة الجزائري لمسألة عدم الاختصاص في قراره صادر في 03ديسمبر1958 قضية شركة المنتوجات الغذائية ، حيث حكم مجلس الدولة الجزائري بالإلغاء لكن دون تعويض عندما اصدر مدير التموين قرار يمنع فيه منتوج غذائي غير صحي، في حين أن الاختصاص يعود للوزارة"[[73]](#footnote-73) .

كما نجده في حالة أخرى يقر بالإلغاء مع التعويض، ومن ذلك قضية "السيد كباش سليم" حيث حكم مجلس الدولة للسيد كباش بإلغاء القرار مع التعويض عن ما لحقه من ضرر جراء هدم الكشك من طرف البلدية، معللا رأيه ان قرار رئيس البلدية بهدم الكشك باطل لأنه لم يحترم قاعدة توازي الأشكال، حيث ان قرار الاستفادة منح للسيد كباش من طرف الوالي وبالتالي فهو المختص بإبطاله وليس رئيس البلدية، الذي هدم الكشك، بعد رفض السيد كباش الإخلاء"[[74]](#footnote-74) .

وهذا ما ذهب إليه كذلك مجلس الدولة الفرنسي، إذ نجده في حالات يقرر الإبطال دون التعويض ومن ذلك "الحكم الصادر في قضية"Bour" بتاريخ أول أيلول سنة 1944 حين رفض أحد العمد منح إعالة بطالة للمدعي ظنا منه باختصاص هيئة أخرى، لذا قضى المجلس بإلغاء قرار الامتناع، كون أن الخطأ الذي ارتكبه العمدة لا يشكل خطأ يوجب مسؤولية الإدارة بالتعويض، وفي حالات يقررهما معا، حسب ما تبدى له من ظروف القضية المعروضة أمامه، ومن ذلك أيضا حكمه الصادر بتاريخ 20 نيسان 1934في قضية Verdier" حين قام أحد العمد بتكليف احد المهندسين ببناء دار العمودية، وإزاء عدم اختصاص الأول رفض المجلس القروي تقدير أتعاب الثاني، الذي أقام الدعوى أمام المجلس الذي قضى بأن عدم اختصاص العمدة يمثل خطأ من طبيعته قيام مسؤولية الدولة"[[75]](#footnote-75)بالتعويض.

ويستخلص مما سبقإن إصابة القرار بأحد عيوب عدم المشروعية الشكلية (الخارجية)كمخالفته للشكل أو إجراءات إصداره أو صدوره من شخص غير مختص وإن كان كافيا لإلغاء هذا القرار، إلا أن ذلك لا يترتب عنه في كل الأحوال مسئولية الإدارة بالتعويض، إذا ما ترتب على تنفيذ القرار ضرر أصاب المخاطب به .فبالنسبة لعيب مخالفة الشكل فان إلغاء القرار الإداري المشوب به لا يكون سببا للحكم بالتعويض، ما دام أن القرار من حيث الموضوع ومن حيث الوقائع التي قام عليها تبرر صدوره.

كما أن عدم مشروعية القرار الإداري من حيث الاختصاص وإن أدت إلى إلغائه فان مسؤولية الإدارة بالتعويض لا تقوم معها متى كان القرار سليما في مضمونه محمولا على أسبابه المبررة رغم مخالفته قاعدة الاختصاص، فلا يكون ثمة محل لمساءلة الجهة الإدارية عنه والقضاء عليها بالتعويض.لأن القرار كان سيصدر على أية حال بذات المضمون لو أن تلك القاعدة قد روعيت.[[76]](#footnote-76)

**المطلب الثاني**:

**تقدير الخطأ المرفقي في حالة الإخلال بالأركان الموضوعية للقرار** **الإداري**

تتمثل الأركان الموضوعية للقرار، في ركن المحل أو مخالفة القانون، ركن الغاية أوالانحراف بالسلطة، و أخيرا ركن السبب، ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على كيفية تقدير الخطأ في حالة ما إذا ما تم الإخلال بأحد هذه الأركان و ذلك على النحو الأتي:

**الفرع الأول**:

**تقدير الخطأ في حالة الإخلال بركن المحل.**

المحل في القرار الإداري هو الأثر الذي قصدت الإدارة تحقيقه بإصدارها للقرار ويختلف هذا الأثر بحسب ما إذا كان القرار تنظمي أو فردي، ولمشروعية القرار الإداري فإنه يتعين ألا يتعارض مع أي قاعدة قانونية سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة، إلى جانب ذلك عدم تعارض القرار مع المنشورات الداخلية ذات الطابع اللائحي، لكونها تأخذ حكم القانون [[77]](#footnote-77).

و يأخذ عيب مخالفة القانون إحدى الصورتين:

**1ـ المخالفة المباشرة للقانون**:وتتحقق المخالفة المباشرة للقانون حين تنتهك الإدارة القواعد القانونية التي يجب عليها التقيد بها سواء بالامتناع عن عمل يفرضه القانون أو القيام بعمل يخالف ما ينص عليه القانون وهذا العيب أكثر أسباب الإبطال إثارة [[78]](#footnote-78).

**2ـ المخالفة غير المباشرة للقانون أو الخطأ في تفسير القانون:** ويتحقق هذا الفرض من خلال تفسير الإدارة لنصوص القانون بما يخالف إرادة المشرع وتخرج بها عن مقصوده، والسبب الغالب للتفسير الخاطئ هو الغموض الذي يشوب النصوص القانونية أحيانا، ولكن قد يرجع التفسير الخاطئ إلى سوء نية الإدارة ويندرج تحت الخطأ في تفسير القانون التوسع في مدلول بعض القواعد حتى يمكن تطبيقها على حالات لم تتجه إرادة المشرع إلى تطبيق هذه النصوص عليها.[[79]](#footnote-79)

وقد جعل مجلس الدولة من عيب المحل أو مخالفة القانون ، في أغلب الأحوال خطأ موجبا لمسؤولية الإدارة، إذا نجم عنه ضرر مس بالأفراد، فضلا على أنه يمكن أن تثار مسؤولية الإدارة في حالة تنفيذ القانون أو الأحكام القضائية، وهذا يعود إلى أن عيب المحل هو عيب موضوعي، يغير من مضمون القرار الاداري، بحيث يختلف المضمون لو أن الإدارة طبقت القانون تطبيقا سليما. فإذا ثبت أن القرار الإداري قام مثلا على واقعة مادية لا وجود لها أو غير صحيحة أي مخالفة للقانون كان القرار غير مشروع وجب فيه الإلغاء[[80]](#footnote-80).

و قد طبق مجلس الدولة الجزائري هذه القاعدة في قضية"م ع ن"و والي ولاية البويرة، حيث حكم بالإلغاء دون التعويض للضحية، الذي استفاد من مستثمرة فلاحية،وشرع في استغلالها،ولكن بموجب قرار ولائي أبطل هذا المنح،حيث ان مجلس الدولة علل قراره،بان الوالي لم يحترم المرسوم 90/51 المؤرخ في 06/02/ 1990 والقانون 87/19 المؤرخ في 08/12/1987المتعلق بالمستثمرات الفلاحية، حيث أن لم يعاين المخالفات المرتكبة من المستفيدين"أي لم يحترم المرسوم 90/51 [[81]](#footnote-81).

وفي قضية أخرى، قضية والي ولاية الجزائر حكم مجلس الدولة الجزائري بالإلغاء مع التعويض،"حيث ان الوالي قام بإغلاق محل الدعي بوضعه بصورة غير مشروعة تحت حماية الدولة ليعيده إليه فيما بعد،لذالك حكم المجلس للضحية بالتعويض، معللا رأيه أن اللامشروعية في حد ذاتها جسيمة وتكفي للنطق بالإلغاء وترتيب التعويض"[[82]](#footnote-82) .

أما بالنسبة قضاء مجلس الدولة الفرنسي في هذا الصدد فنجد حكمه الصادر في 10 شباط 1950،إذ قضى بمسؤولية الإدارة لمخالفتها مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة،وذلك في قضية Dame Sornin de Leysat،حين قامت الإدارة بالاستيلاء على كمية خشب مملوكة لإحدى السيدات، أكثر من الكميات التي استولت عليها من الملاك الآخرين[[83]](#footnote-83).

**الفرع الثاني:**

**تقدير الخطأ في حالة الإخلال بركن الغاية**

ركن الغاية هو الهدف الذي تبتغيه الإدارة من وراء إصدار قرارها، والمتمثل دائما في تحقيق الصالح العام، فإذا ما حادت الإدارة عنه عد قرارها معيبا بعيب الغاية أو الهدف ويعبر عنه أيضا بعيب الانحراف بالسلطة.

يظهر عيب الانحراف بالسلطة في صورتين :

**1ـ مجانبة المصلحة العامة** : تتحقق هذه الحالة عندما يسعى رجل الإدارة إلى تحقيق أغراض تجانب المصلحة العامة كتحقيق نفع شخصي أو انتقام أو محاباة أو تحقيق أغراض سياسية أو تحايل على تنفيذ الأحكام القضائية ففي هذه الأحوال كلها يكون القرار مشوبا بعيب الانحراف بالسلطة وهو أمر خطير ينم على سوء النية لأن رجل الإدارة يستغل سلطاته ويستعملها لأغراض لا تتعلق بالصالح العام.[[84]](#footnote-84)

**2ـ قاعدة تخصيص الأهداف**:لما كانت حدود المصلحة العامة واسعة وفضفاضة وليس من صالح الإدارة ترك عضو الإدارة حرا طليقا في نطاقها فإن المشرع قد يحدد له دوما في نطاق المصلحة العامة هدفا محدد ومخصصا لا يجوز لرجل الإدارة أن يسعى إلى تحقيقه متعلقا بالصالح العام ويتعرف رجل الإدارة على وجود هذا القيد من عدمه بالرجوع إلى النصوص أو باستخلاصه له من روح التشريع[[85]](#footnote-85).

ويلاحظ أن مجال إعمال عيب الانحراف بالسلطة، يقوم حينما تكون للإدارة سلطة تقديرية أي في الأحوال التي يترك فيها المشرع لهذه الأخيرة جانبا من الحرية في التدخل وعدمه، وفي اختيار الوقت الملائم لذلك وتقدير أهمية بعض الوقائع وما يناسبها من بين الوسائل المشروعة .

و قد صدرت عدة أحكام عن مجلس الدولة الفرنسي في هذا المجال إذ نجده في إحدى القضايا ألغى قرار صادر من أحد العمد بتحريم خلع المستحمين على الشواطئ لملابسهم إلا في داخل قاعات وحدات خلع الملابس التابعة للبلدية بمقابل أجر معين،وذلك لأن الهدف الرئيسي للعمدة لم يكن المحافظة على الآداب العامة و إنما لتحقيق مصلحة مالية بتحصيل رسوم لإستعمال رواد الشواطئ لوحدات خلع الملابس[[86]](#footnote-86).

ونجد في حكم آخر قضى فيه مجلس الدولة الفرنسي بالتعويض لعيب الانحراف بالسلطة، قضية "إحدى القرى كانت تعتمد في شربها على بعض الينابيع القريبة،وقد رأت البلدية رفعا لمستوى المعيشة بالقرية، أن تنشأ بالاشتراك مع بعض الأفراد، شركة تمنح التزام توريد المياه، ولكن القرويين وفقا لعاداتهم، انصرفوا عن هذه الشركة واستمروا في الحصول على ما يلزمهم من مياه الشرب من الينابيع القريبة، وتشجيعا لهذه الشركة، التي ساهمت فيها البلدية بنصيب كبير، أصدر العمدة قرار يحرم فيه كل من يدفع قيمة ايجارية تزيد على 500 فرنك، ان يحصل على المياه من الينابيع، وقصده لا خفاء فيه: فهو يريد إلزامهم بالحصول على المياه من الشركة، وبالتالي زيادة أرباح الشركة والبلدية "[[87]](#footnote-87)

و ما يمكن استخلاصه أن هذا العيب قد جعله القضاء الإداري مصدرا دائما للمسؤولية الإدارية لأن هذا الخطأ بطبيعته يستوجب المسؤولية.

**الفرع الثالث:**

**تقدير الخطأ في حالة الإخلال بركن السبب**

سبب القرار الإداري هو جملة الدوافع المادية والقانونية التي تدفع رجل الإدارة وتلزمه باتخاذ قرار إداري، ويشترط لسلامة سبب القرار أن تكون الواقعة التي يستند إليها مصدر القرار مشروعة ، وأن يكون السبب مؤسس على وقائع مادية صحيحة لا مجرد شكليات أو شائعات وإلا عد القرار باطلا.[[88]](#footnote-88)

ويأخذ عيب السبب الذي يشكل وجها لإلغاء القرار الإداري عدة صور من بينها:

**1ـ انعدام الوجود المادي للوقائع:** وتتحقق هذه الحالة عند صدور القرار على غير أساس من الواقع المادي، والقاضي هنا يفحص ركن السبب للتأكد من صحة الوجود المادي للوقائع التي بني عليها القرار فإذا وجدها قائمة يرفض الطعن لعدم التأسيس، أما إذا ما توصل إلى أنها غير موجودة يصدر حكمه بإلغاء القرار المطعون فيه.[[89]](#footnote-89)

**2ـ الغلط في تكييف الوقائع المادية:** بحيث تعطي الإدارة للوقائع المادية التي اعتمدتها مفهوما خاطئا مما يترتب عليه إسناد خاطئ للقواعد القانونية التي تحكمها.[[90]](#footnote-90)

وعيب السبب وإن كان يؤدي إلى بطلان القرار وإلغائه، إلا أنه لا يستوجب حتما قيام مسؤولية الإدارة بالتعويض.

و يعتبره القضاء الإداري الجزائري من العيوب الملازمة للقرار الإداري، و أغلب الفقهاء لا يرون قيام هذا العيب بذاته بل إن حالاته تدخل في عيب الانحراف بالسلطة أو عيب الشكل أو عيب مخالفة القانون.

و من تطبيقات القضاء الجزائري في هذا الشأن نجد حكم مجلس الدولة الجزائري في قضية " والي ولاية تلمسان ضد بوسلاح ميلود"، و التي تتلخص وقائعها في"أن المستأنف عليه تحصل على استفادة من قطعة أرض فلاحية،إلا أنه بعد التحري الذي قامت به مؤسسات الدولة اتضح، أنه كان له سلوك معادي للثورة التحريرية، فاتخذ الوالي ضده هو وآخرون أمثاله،قرارات تلغي استفادتهم من القطع الأرضية التي تحصلوا عليها،إلا أن مجلس الدولة أصدر قراره بإلغاء قرار الوالي ، معللا رأيه أن قرار الوالي جاء غير مدعما بأدلة كافية مما يجعله منعدم الأساس"[[91]](#footnote-91) والملاحظ هنا أنه لم يحكم بالتعويض إلى جانب الإلغاء.

أما بالنسبة لمجلس الدولة الفرنسي فإنه لا يعتمد على معيار ثابت لقيام مسؤولية الإدارة، حيث يفحص كل حالة على حدى، فتارة تجده يقر بمسؤولية الإدارة بالتعويض عن الإخلال بعيب السبب، ومن ذلك قضية Jeunesse independante chretienne feminine بتاريخ 01 ديسمبر 1948 وتتلخص وقائعها في ان الإدارة ،سحبت الترخيص في إقامة احتفال ديني في إحدى الحدائق العامة لما قد يحدث من إتلاف للآثار الموجودة بهذه الحديقة، فأصدر المجلس حكما بإلغاء السحب، وحكم بالتعويض وذلك لسبق حدوث هاته الصلاة بالحديقة قبل 03 سنوات دون حدوث تلف[[92]](#footnote-92) .

وتارة تجده لا يقر بذلك، فعلى سبيل المثال حدث و أن رفضت الإدارة منح أحد الأفراد ترخيصا بالبناء، و وجد المجلس أن قرار الإدارة مشوبا بعيب السبب،ومع ذلك فقد قضى بأن مسلك في ظروف الدعوى لا يكون خطأ من طبيعته تحريك مسؤوليتها[[93]](#footnote-93).

ومعنى ذلك أن المجلس يعتمد في تقديره للخطأ، على طبيعة الخطأ الصادر من الإدارة، فضلا عن الظروف و الملابسات المحيطة بالقضية .

وخلاصة لما سبق فإن القرار الإداري المشوب بأحد عيوب المشروعية الموضوعية (الداخلية ) يشكل خطأ مرفقي كأصل عام وخطأ شخصي استثناءا في حالة ما إذا ما اقترن ارتكاب الخطأ بتعمد مرتكبه إتيانه وذلك على عكس أوجه المشروعية الشكلية .

و قد جعل القضاء من مخالفة القرار الإداري للقانون أيا كانت درجة تلك المخالفة في أغلب الأحيان مصدرا لمسؤولية الإدارة، وهو موقف محمود لتوافقه مع المنطق والعدالة، التي يتنافى معها حرمان المضرور من القرار الإداري من التعويض عما أحدثه به هذا القرار الذي صدر مخالفا للقانون من ضرر، بدعوى أن المخالفة يسيرة،كما رتب القضاء الإداري كذلك مسؤولية الإدارة عن عيب الانحراف بالسلطة، وأستقر كذلك على جعله باستمرار مصدرا للمسؤولية لأن هذا الخطأ بطبيعته يستوجب التعويض إذا ترتب عليه ضرر ثابت[[94]](#footnote-94).

**المبحث الثاني:**

**درجة الخطأ المرفقي في أعمال الإدارة المادية.**

تضم الأعمال المادية للإدارة جميع الأعمال المادية من غير القرارات، و يعرف الفقه والاجتهاد القضائي في كل من فرنسا واغلب الدول العربية الأعمال المادية للإدارة بأنها تلك الأعمال التي تقوم به الإدارة دون قصد إحداث نتائج قانونية جديدة أو تعديل أوضاع قائمة وذلك تنفيذ لمقررات و أوامر إدارية مثل إلقاء القبض على الأفراد والاستيلاء على أملاكهم أو إنشاء أعمدة كهربائية أو هاتفية في أراضيهم أو نزع ملكياتهم لغرض المصلحة العامة...الخ وفي حقيقة الأمر فإن مجلس الدولة لم يتقيد بقاعدة معينة عند تقديره للخطأ، فيما يخص أعمال الإدارة المادية، حيث يقدر كل حالة على حدى،ولا يحكم بالتعويض إلا إذا كان العمل على قدر من الجسامة، وفي إطار تقديره لجسامة الخطأ يتأثر بعدة عوامل، على أساسها تقوم مسؤولية الإدارة عن أعمالها المادية(مطلب أول)، مع الإشارة أنه في هذا الشأن افرد لبعض المرافق بعناية خاصة عند تقديره للخطأ الموجب لمسؤوليتها(مطلب ثاني).

**المطلب الأول:**

**الأسس التقديرية لدرجة الخطأ المرفقي في الأعمال المادية للإدارة.**

يتخذ الخطأ المرفقي في حالة الأفعال المادية الصادرة عن الإدارة صورا متعددة، كالإهمال أو التأخير أو عدم التبصر أو الترك أو التخلف عن القيام بفعل ما و غيرها، و مجلس الدولة الفرنسي في هذه الحالة لم يتقيد بمعيار معين لتحديد الخطأ الذي ترتكبه الإدارة في الأفعال المادية التي تقدم عليها، و لكنه يقدر الخطأ وفقا لكل حالة على حدى، و لا يرتب مسؤولية

الإدارة إلا إذا كان الخطأ على قدر من الجسامة[[95]](#footnote-95) يتم تحديده وفقا لاعتبارات معينة سنتعرف عليها في الفروع التالية:

**الفرع الأول:**

**مراعاة ظروف المرفق وأعبائه.**

إذ أن مجلس الدولة في تقديره للخطأ في الأعمال المادية للإدارة، يراعي كل من الظروف الزمانية والمكانية، فضلا عن ذلك الأعباء التي يتكبدها المرفق في سبيل القيام بواجباته، وهذا ما سيتم توضيحه في الآتي:

أولا: **مراعاة الظروف الزمانية التي يؤدي فيها المرفق خدماته**.

إن الخطأ المرفقي الذي يقع في حالات العادية يختلف عن الخطأ الذي يقع في الحالات الاستثنائية كالحروب و الكوارث و الأزمات، فإذا وقع الخطأ أثناء ظرف استثنائي فإنه و كي تقوم مسؤولية الإدارة يجب أن يكون الخطأ المرفقي على درجة كبيرة من الجسامة، كون أن الظرف الاستثنائي يؤدي إلى تخفيف مسؤولية الإدارة بل و قد يؤدي في بعض الأحيان إلى إعفائها من المسؤولية نهائيا، بل و قد تعدى مجلس الدولة الفرنسي في هذه الحالة إلى ظروف أخرى أخف من ذلك، مثلا الساعة التي وقع فيها الفعل الضار، هل كان ذلك نهارا أم ليلا؟ وإذا كان بالليل فهل كان في ساعة مبكرة من الليل أم في ساعة متأخرة منه؟[[96]](#footnote-96) ، و مثال ذلك قضية " champagne" ( حكم مجلس الدولة الفرنسي الصادر في 1917) ، فقد حدث أن كانت الإدارة تقوم الإدارة ببعض الإصلاحات في طريق عام، و تركت في وسط الطريق كومة من الحصى، و لم تكن الإضاءة عندها جيدة مما أدى إلى اصطدام طبيب بكومة الحصى،استدعي لحالة مستعجلة في منتصف الساعة الثالثة صباحا. فرفض المجلس التعويض بالنظر إلى أن الحادث وقع في ساعة متأخرة من الليل.ففي هذا الصدد يلاحظ، أن مثل هذا التشدد من مجلس الدولة مبالغ فيه، لأن الإضاءة الكافية و الجيدة سواء أكانت في أول الليل أو في أخره هي واجبة على الإدارة و يتحتم عليها القيام بها لسلامة المارة،(و هذا ما ذهب إليه الدكتور سليمان الطماوي[[97]](#footnote-97))، أو بمعنى أخر أن مثل هذا التشدد و التجاوز عن الخطأ من طرف مجلس الدولة لصالح الإدارة قد يجعل من هذه الأخيرة تتمادى في أخطائها.

و بالتالي فالخطأ الذي يعقد مسؤولية الإدارة في الظروف الاستثنائية، هو ذلك الخطأ الذي ينجر عن عدم قيام الإدارة باتخاذ الاحتياطات و الإجراءات اللازمة التي كانت بإمكانها مراعاتها لتفادي حدوث أضرار للغير[[98]](#footnote-98).

**ثانيا:** **مراعاة الظروف المكانية التي يؤدي فيها المرفق خدماته**.

لقد أخذ القضاء الإداري الفرنسي كذلك بعين الاعتبار عند تقديره لجسامة الخطأ المرفقي في الأعمال المادية للإدارة ، المكان الذي يمارس فيه المرفق خدماته، فكلما كان المرفق يؤدي خدماته في منطقة نائية أو في منطقة مستعمرة فإن القضاء يتشدد في درجة الخطأ الذي يؤدي إلى مسؤولية الإدارة، أكثر مما إذا كان يؤدي المرفق العام خدماته في منطقة متحضرة و ليست بمستعمرة، لأن الصعوبات التي ستواجهه في الحالة الأولى أشد منها في الحالة الثانية[[99]](#footnote-99)،ولذلك فان مجلس الدولة الفرنسي يتشدد في جسامة الخطأ الذي يؤدي إلى قيام مسؤولية الإدارة في إشرافها مثلا على السجون الموجودة في المناطق المستعمرة، في حين يسامح إذا ما تعلقت المسؤولية بالسجون الموجودة في أرض الوطن[[100]](#footnote-100).

**ثالثا:** **مراعاة أعباء المرفق و موارده لمواجهة التزاماته**

المقصود هنا أنه كلما كانت موارد المرفق قليلة و أعباؤه كبيرة فإن القضاء في هذه الحالة يتشدد في درجة جسامة الخطأ المرفقي، أما في الحالة العكسية أي أعباؤه قليلة و موارده كبيرة فهنا يتساهل في درجة الخطأ المرفقي[[101]](#footnote-101) .

و قد طبق مجلس الدولة الفرنسي هذا المعيار فيما يتعلق بمسؤولية الإدارة عن صيانة المنشآت العامة، حيث نجد حكم مجلس الدولة الفرنسي الصادر في 02 يونيو 1913 في قضية " Rost"، حيث رفض المجلس الحكم بمسؤولية الإدارة عن حادث غرق سفينة نتيجة إلقاء شخص مجهول لجسم صلب في إحدى القنوات، إذ يرى المجلس "أن حادث الغرق وقع عقب إلقاء هذا الجسم بفترة وجيزة، بحيث لم يكن لدى المشرفين على القناة الوقت الكافي لاكتشاف الحادث، كما أنه لم يكن في ذلك ما يسترعي انتباههم، و ليس من المعقول إلزامهم بالكشف على قاع القناة باستمرار[[102]](#footnote-102)".

و بناءا على ذلك فقد خرج المجلس بفكرة مفادها أن الإدارة تكون مسؤولة عن كل خطأ يمكن تجنبه بالحرص العادي، و غير مسؤولة إذا كان لا يمكن تجنبه إلا باتخاذ إجراءات غير عادية، و لأجل هذا حكم بمسؤولية الإدارة إذا قامت بإحداث حفر في الطريق و لم تتخذ أي إجراءات لتنبيه المارة لكي تتجنبها مما أدى إلى سقوط بعض الأفراد و إصابتهم بجراح[[103]](#footnote-103).

**الفرع الثاني:**

**مراعاة مدى اتصال المضرور بالمرفق العام .**

وهنا القضاء الإداري يفرق بين ما إذا كان المضرور يستفيد من المرفق أو لا يستفيد منه،وكذلك يفرق بين ما إذا كان لجوؤه إلى المرفق اختياري أو اضطراري، وسيتم تفصيل ذلك على النحو الأتي:

**أولا: مدى استفادة المضرور من المرفق العام.**

عموما نجد أن مجلس الدولة الفرنسي في قضائه،يتساهل في تقدير الخطأ(أي يتطلب خطأ يسير فقط) فيما إذا كان المضرور لا علاقة له بالمرفق،لأنه لم يستفد أي شيء من نشاط المرفق مقابل الضرر الذي أصابه، في حين نجده يتشدد في تقدير الخطأ (أي يتطلب خطأ جسيم) فيما إذا كان المضرور يستفيد من خدمات المرفق، لما يناله من خير جراء نشاط المرفق الذي سبب له ضرر، وتجب الإشارة كذلك إلى ان المجلس في بعض أحكامه يفرق في درجة الخطأ بين ما إذا كان المستفيد يحصل على خدمة المرفق مجانا أو بمقابل، كما ان مجلس الدولة يضع في اعتباره مدى إلزام الإدارة بإنشاء المرفق، فإذا قامت الإدارة متطوعة بإنشاء المرفق، فإنها لا تسأل عن الأخطاء المنسوبة إلى خدماته إلا إذا كانت جسيمة[[104]](#footnote-104).

**ثانيا**: **مدى ضرورة لجوء المضرور إلى المرفق العام**

تأسيسا على هذا المعيار فإن مجلس الدولة لا يسوي بين المنتفعين من المرفق، لكنه يفرق بين ما إذا كان المستفيد يلجأ مختار للاستفادة من خدمات المرفق، أو كان مضطرا للالتجاء إلى المرفق، وبالتالي انه إذا كان لجوء المتضرر إلى المرفق اختياريا، فإن القضاء اشترط أن يكون الخطأ جسيما حتى يقرر المسؤولية، بخلاف ما إذا كان لجوئه إلى المرفق اضطراريا إذ اكتفى بالخطأ اليسير[[105]](#footnote-105) .

ومن خلال ما سبق: يتبين أن مجلس الدولة لا يتقيد بقاعدة واحدة معينة في مجال تقدير الخطأ في الأعمال المادية ،بل يقدر كل حالة على حدى، مراعيا في ذلك ظروف الزمان والمكان، والمصاعب التي يواجهها المرفق في سبيل القيام بخدماته،أضف إلى ذلك مدى ارتباط المضرور بالمرفق،ولا يقضي بمسؤولية المرفق في هاته الحالات إلا في إذا كان الخطأ على درجة معينة من الجسامة.

**المطلب الثاني :**

**خصوصية بعض المرافق بتقدير درجة الخطأ المرفقي**

زيادة على الاعتبارات السابقة، التي يراعيها مجلس الدولة عند تقديره للخطأ المرفقي في الأعمال المادية للإدارة، فإنه يراعي كذلك طبيعة المرفق وأهميته الاجتماعية، لأن ذلك يعتبر مظهر لقضاء مجلس الدولة.

إذ أن هناك بعض المرافق الإدارية التي تكتسي صعوبة خاصة وأهمية اجتماعية كبرى، خصها مجلس الدولة بشيء من الرعاية، إذ نجده يتشدد في درجة الخطأ المنسوب إليها، ولا يقرر مسؤوليتها سوى عن الأخطاء الجسيمة أو الخطرة، أو التي تكون جسامتها استثنائية دون البسيطة ومن تلك المرافق :

**أولا :** **مرفق الشرطة.**

وذلك نظرا لصعوبة الدور الذي يقوم به هذا المرفق،في سبيل حماية النظام العام بمدلولاته الثلاث(الأمن العام ـ الصحة العامة ـ السكينة العامة)، ويستتبع ذلك تقدير الأخطاء المنسوبة له

بحذر وعناية فائقة،فلا يسأل إلا عن خطأ على درجة كبيرة من الجسامة[[106]](#footnote-106).

وقد كان المبدأ السائد إلى غاية القرن الماضي هو عدم مسؤولية الدولة عن نشاط مرفق الشرطة،وابتداء من قرار (Tomaso Grecco )[[107]](#footnote-107)، اعترف مجلس الدولة بمسؤولية الدولة عن الأضرار التي يسببها مرفق الشرطة، وأسسها على أساس الخطأ الجسيم[[108]](#footnote-108).

ومنذ ذلك الحين تعددت تطبيقات القضاء في هذا الشأن ( أي مسؤولية مرفق الشرطة) فقد اقر بمسؤولية المرفق في حالة:

* التجاء البوليس إلى القسوة في معاملة الجماهير .
* الحجز التعسفي.
* رفض البوليس المعاونة في تنفيذ حكم قضائي واجب النفاذ .
* تقصير البوليس في القيام بواجبه.
* تسبب البوليس بخطئه في قتل احد المواطنين. [[109]](#footnote-109)

وقد أقر القضاء الجزائري هو الآخر هذه المسؤولية وهذا ما يتبين من خلال قضية وزير الداخلية ضد سماتي ( قرار مجلس الأعلى للقضاء في 1976)، حيث قبل مجلس الأعلى حق التعويض لشخص أوقف و تعرض لضرر في مخفر الشرطة، و لكن دون التأكد من جسامة الخطأ[[110]](#footnote-110).

و قد أشار الأستاذ لعشب محفوظ في مؤلفه ( المسؤولية في القانون الإداري) إلى أن القاضي اعتبر اتهام مرفق الشرطة يخضع لوجود خطأ جسيم، إلا أنه بعد تطور القضاء أصبح يميز بين الأنشطة القانونية التي توجب مسؤولية الإدارة في حالة **الخطأ البسيط** و الأنشطة المادية التي لا توجب مسؤولية الإدارة إلا إذا كان **الخطأ جسيما**[[111]](#footnote-111).

**ثانيا: المرافق الصحية:**

لا تقوم مسؤولية هذه المرافق هي الأخرى إلا في حالة ارتكابها لخطأ جسيم، ذلك أن مثل هذه المرافق تؤدي للمجتمع خدمات أساسية وتتعامل مع فئات معينة من المجتمع وبالتالي فإن مجلس الدولة أو القضاء يستلزم إثبات ارتكابها لخطأ جسيم قبل الحكم بمسؤوليتها[[112]](#footnote-112)، بغض النظر في حالة ما إذا تعلق الأمر بالتسيير والتنظيم حيث يكفي حصول الخطأ البسيط لقيام المسؤولية عليها، على اعتبار أن أمور التسيير والتنظيم لا تنطوي على أية صعوبة خاصة[[113]](#footnote-113).

ولفترة طويلة كان مجلس الدولة الفرنسي يشترط خطأ جسيما لإمكانية مساءلة الإدارة عن الأضرار الناجمة عن العمل الطبي، غير انه تحول منذ عام 1992إلى الاكتفاء بالخطأ اليسير[[114]](#footnote-114).

كما أن اتجاه مجلس الدولة في تقديره لجسامة الخطأ المتطلبة في النشاط الطبي، يختلف بحسب نوع المرفق الصحي الذي ينسب إليه التقصير و الإهمال، فتجده:

بالنسبة لمستشفيات الأمراض العقلية: يتطلب جسامة شديدة حتى يقيم عليها المسؤولية بالتعويض، وذلك بالنظر إلى أنها تتعامل مع فئة المجانين ما يعرضها لأعباء وأخطار جسيمة، مع العلم أنه إذا كان الضرر ناتج عن خطأ متمثل في إهمال رقابة مرضى فإن القضاء في تقديره للمسؤولية لا يتطلب تلك النوعية من الجسامة(أي خطأ يسير فقط).

* بالنسبة للمستشفيات العادية: يتطلب الخطأ الجسيم إذا كان التقصير منسوب إلى هيئة الأطباء ،في حين يكتفي بأي درجة من درجات الخطأ في غير هاته الحالة .
* إضافة إلى ذلك كله نجده يتطلب الخطأ الجسيم أيضا، إذا ما تعلق الأمر بتقصير منسوب إلى الإدارات الصحية الموجودة بالدولة[[115]](#footnote-115).

أما عن القضاء الجزائري فموقفه غير معروف في هذا الميدان، و لكن من خلال قضية زعاف رقية ضد القطاع الصحي بأدرار[[116]](#footnote-116) يمكن استنتاج أن القضاء الجزائري أشار إلى الخطأ الطبي فقط دون الإشارة إلى وجوب اشتراط الخطأ الجسيم، و بالتالي فإن مسؤولية المستشفى قائمة بغض النظر عن نوعية الخطأ المرتكب[[117]](#footnote-117).

**ثالثا: مرفق تحصيل الضرائب**:

نظرا لما يتوجب على هذا المرفق من بذل عناية كبيرة وحرص شديد، في سبيل الحفاظ على مستحقات الإدارة، ومنع تهرب الممولين ، وخوفا من تثبيط عزيمة العاملين بهذا المرفق نتيجة تهديدهم باستمرار بقضايا المسؤولية،فإن مجلس الدولة يحتاط كثيرا عند الحكم بقيام مسؤولية مثل هاته المرافق، إذ يتطلب درجة كبيرة من جسامة الخطأ المرتكب[[118]](#footnote-118).

وتكون مصالح الضرائب مسؤولة على أساس الخطأ الجسيم عندما يتعلق الأمر بنشاط إقرار أساس الضرائب،والتحصيل عنها، وتبقى النشاطات التي ليست لها علاقة بموضوع الضرائب، أو صحة المتابعة، تؤدي إلى مسؤولية مصالح الضرائب على أساس الخطأ البسيط[[119]](#footnote-119).

**رابعا: مرفق مكافحة الحريق:**

بالنظر للصعوبات التي تعترض القائمين على هذا المرفق، فإن القضاء الاداري يشترط الخطأ الجسيم لقيام مسؤولية الإدارة، و من ذلك تلف الأدوات المستخدمة في إطفاء الحريق، قلة ضغط الماء المستخدم في إطفاء الحريق، نقص وسائل الإطفاء و غيرها من الأخطاء الجسيمة التي تؤدي إلى مسؤولية الإدارة. إلا أنه تحول إلى الاكتفاء بالخطأ اليسير ابتداء من عام ،1994 مع الأخذ بعين الاعتبار الصعوبات التي واجهت المرفق أثناء قيامه بنشاطه في مكافحة الحرائق.

و من ذلك نجد حكم المجلس الأعلى الجزائري في قضية بن مشيش 06/04/1973 السالف ذكرها، حيث نسب إلى الإدارة خطأين:

الأول يتمثل في انتفاء تدابير الضبط المتعلقة بالألعاب النارية.

و الثاني يتمثل في التنظيم الغير الكافي لمكافحة الحريق في الأمكنة التي وقع فيها الحريق حيث حكم المجلس بالمسؤولية الإدارية على أساس الخطأ البسيط في الحالة الأولى ( انتفاء تدابير الضبط)، و رفضها في الحالة الثانية ( التنظيم الغير الكافي لمكافحة الحريق) لأنها لا تشكل خطأ جسيما[[120]](#footnote-120).

**خامسا: المرافق العقابية**:

بسبب أن نشاط حراسة المساجين، يعد نشاط من الصعب تأمينه[[121]](#footnote-121)،فقد استقر القضاء على أن مسؤولية الإدارة عن هذه المرافق لا تقرر إلا إذا ثبت قبلها خطأ فادح وعلى درجة بالغة من الجسامة[[122]](#footnote-122)، و من قبيل الأخطاء الجسيمة التي تؤدي إلى مساءلة إدارة المرافق العقابية:

\_ الإهمال في حراسة أحد المقبوض عليهم مما مكن أعداءه من خطفه و قتله.

\_ عدم القيام بإعداد محضر بما يحمله أحد المقبوض عليهم قبل إيداعه السجن مما أدى إلى فقد مبلغ كان معه.

\_استخدام أحد المقبوض عليهم للقيام بأعمال خارجية خاصة.

و يستوي أن يكون الضرر قد وقع على السجين أو على الغير.

وما يمكن استخلاصه من خلال ما تقدم:

أن ما ذهب إليه القضاء في الاعتراف لمثل هذه المرافق بشيء من الحصانة موقف محمود، إذ لا تقوم مسؤوليتها بالتعويض إلا إذا كان الخطأ المرتكب من جانبها على قدر كبير من الجسامة،نظرا لما تتكبده مثل هذه المرافق من مشاق، ومخاطر في سبيل القيام بما أوكل إليها من مهام، إلا أنه ومع ذلك نرى أن تضييق مجال مسؤولية هذه المرافق كثيرا ما يكون على حساب المضرور من خطأ أو تقصير تلك المرافق فلا يستوفي حقه، بدعوى أن الخطأ المسبب للضرر ليس على قدر من الجسامة.

**خلاصة الفصل:**

ومن خلال دراسة درجة الخطأ المرفقي الموجب للمسؤولية ،يستنتج أن القضاء :

في مجال تقديره للخطأ بالنسبة للقرارات الادارية يجعل عيب الشكل والإجراء لا يستوجب مسؤولية الإدارة بالتعويض إلا إذا كان الشكل المتطلب أو الإجراء جوهري،وعيب الاختصاص كذلك لا يرتب مسؤولية الإدارة الا في حالة العيب جسيما،أما عيب مخالفة القانون ( المحل) فهو يستوجب مسؤولية الإدارة بالتعويض في حالة غلطها في القانون ، أما فيما يخص الغلط المادي فتارة يستوجب المسؤولية ،وتارة لا يستوجبها، وكذلك الشأن بالنسبة لعيب السبب، أما عيب الانحراف بالسلطة (الغاية) فقد عده المجلس مصدر دائم للمسؤولية.

أما في مجال تقديره للخطأ في الأعمال المادية فيرى الدكتور سليمان الطماوي ونحن من رأيه "ان المسلك الذي يتبعه مجلس الدولة الفرنسي في تقدير الخطأ المرفقي الموجب لمسؤولية الإدارة، يكشف بوضوح عن روح المجلس العملية، والتي ترمي إلى مواجهة كل حالة وفقا لظروفها،وعدم الحكم على الإدارة إلا وفقا للظروف التي ارتكب فيها الخطأ، ولكن بجانب هاته الحسنة فان هذا القضاء يعيبه عدم الوضوح، ويحلق عليه الشك، إذ لا يمكن ان نعرف مقدما وبالنسبة لحالة معينة، على سبيل اليقين، موقف المجلس منها، كما إن تطلب المجلس مرة خطأ جسيم، ومرة أخرى خطأ على درجة استثنائية من الجسامة واكتفاؤه في غيرها بأي درجة من الخطأ، هو مسلك تحكمي ولا يمكن تفسيره في كثير من الحالات"[[123]](#footnote-123).

في ختام هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

* لم يتمكن الفقه الإداري من إيجاد معيار دقيق يميز لنا الخطأ المرفقي عن الخطأ الشخصي، و لذلك ترك الأمر للقضاء الإداري الذي اختار ان يكيف كل حالة على حدى وفق تلك المعايير الفقهية .
* يمكن للمضرور من جراء أخطاء الإدارة ان يؤسس دعواه على احد مظاهر الخطأ المرفقي، لان القضاء لا يستطيع ان يبسط رقابته على الإدارة، إلا عن طريق دعوى التعويض جراء ما لحق الأفراد من ضرر،نتيجة عدم تصرف الإدارة على النحو الذي يوجبه القانون.
* إذا كانت عدم مشروعية القرار كافية لإلغائه، فإنها لا توجب مسؤولية الإدارة الا إذا كانت على درجة كافية من الجسامة ، أما في الأعمال المادية فإن القضاء الإداري لم يتبنى قاعدة معينة بل يقدر كل حالة على حدى وفق اعتبارات معينة و لا يحكم كذلك بالتعويض إلا إذا كان الخطأ على قدر معين من الجسامة
* تجد المسؤولية المدنية مجالها في كل ضرر يسببه الشخص بخطئه(م124)ق م، إلا أن هذه القاعدة المطلقة لا تجد نفس القوة في قانون المسؤولية الإدارية، بحيث لا تكون الإدارة مسؤولة عن كل خطأ أرتكب من موظفيها.
* يتطلب القضاء في بعض أنشطة المرافق، حتى تقوم مسؤوليتها "ان تكون أخطائها جسيمة "، وفي البعض الأخر " ان تكون اقل جسامة"، وفي البعض الأخر" ان تكون على درجة استثنائية من الجسامة"،وما يعاب عليه في هذا الشأن انه لم يحدد طبيعة كل صورة.

و كاستنتاج عام، يمكن استخلاص ان نظرية الخطأ المرفقي كأساس للمسؤولية الادارية،نظرية قضائية أكثر منها تنظيمية ، لأن المشرع ترك المجال مفتوح للقضاء في اغلب نواحي هذه المسؤولية،فقد كان للقضاء ولا زال الدور البارز في إرساء وتأصيل مختلف قواعد المسؤولية الادارية، ويكاد يتفق الجميع على انه (أي القضاء)،هو لحم القانون الاداري.

**التوصيات:**

* ضرورة تدخل المشرع لتنظيم أحكام هذا النوع من الخطأ عن طريق نصوص قانونية وتنظيمية، تخفيفا لكاهل القضاء، و تماشيا مع روح العدالة، من خلال بوضع ضوابط يسير عليها القضاء.
* تحديد طبيعة كل صورة للجسامة على حدى منعا للغموض والالتباس.
* و جوب أن يكون الخطأ المرفقي البسيط أو اليسير الصادر من بعض المرافق العامة التي لا يشترط لقيام مسؤوليتها إلا الخطأ جسيما،موجب للمسؤولية الإدارية، وذلك حتى لا يكون هناك استهتار و تلاعب من جانب المرفق في تكرار مثل هذه الأخطاء البسيطة.
* تعزيز التوعية في هذا المجال من خلال خلق ندوات ، أيام الدراسية، ، بحوث، وحتى ملتقيات...، لأنه وكما سبقت الإشارة موضوع متطور وممتد عبر الزمن، مما يستوجب دائما البحث، لمواكبة تلك التطورات.

**قائمة المراجع :**

**أولا: الكتب:**

**الكتب العامة**

1. **بوحميدة عطاء الله** ، الوجيز في القضاء الإداري (تنظيم ،عمل ،اختصاص)، دار هومة ،الجزائر، 2011.
2. **بوعمران عادل**،النظرية العامة للقرارات والعقود الإدارية ،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر ، 2010.

**جورج سعد**، القانون الإداري العام والمنازعات الإدارية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2006.

1. **جورج فوديل ،بيار دلفولفيه** ،القانون الإداري،ترجمة منصور القاضي،ج1 ط1،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان،2001 .

**حسين فريجة**:

شرح القانون الإداري (دراسة مقارنة)،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2009.

شرح المنازعات الإدارية ( دراسة مقارنة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2009

**6.طاهري حسين**،شرح وجيز للإجراءات المتبعة أمام المواد الادارية،دار الخلدونية،الجزائر،2005.

**7. يوسف سعد الله الخوري** ،القانون الإداري العام ،(القضاء الإداري)، مسؤولية السلطة )، ج2، ط2، بدون دار نشر ، بدون بلد نشر،1999.

**8. محي الدين القيسي**، مبادئ القانون الإداري العام ،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،1999.

**9. محيو أحمد**:

المنازعات الإدارية, ط 5، ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, سنة 2004.

المنازعات الإدارية،ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008 ـ

**10. محمد الصغير بعلي:**

الوجيز في المنازعات الإدارية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

الوسيط في المنازعات الإدارية، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009.

**11. سليمان الطماوي**، القضاء الإداري ( قضاء التعويض)، الكتاب الثاني، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.

**12. عبد الله طلبة**، القانون الإداري ( الرقابة القضائية على أعمال الإدارة، القضاء الإداري)، ط2، منشورات جامعة حلب، بدون سنة.

**13. عبد القادر عدو**، المنازعات الإدارية،دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2012 .

**14. عبد الغني بسيوني عبد الله**، النظرية العامة للقانون الإداري،منشأة المعارف الإسكندرية، 2003 .

**15. عمار بوضياف**،المرجع في المنازعات الإدارية،القسم الثاني (الجوانب التطبيقية للمنازعة الإدارية )،جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

**الكتب المتخصصة:**

**لحسين بن الشيخ أث ملويا،** دروس في المسؤولية الإدارية، الكتاب الأول (المسؤولية على أساس الخطأ)، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.

1. **لعشب محفوظ**، المسؤولية في القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994 ـ

**محمد بكر حسين** ، مسؤولية الإدارة عن أعمال موظفيها ، (دراسة مقارنة) ط1،دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية،2007.

**محمد فؤاد عبد الباسط**، تراجع فكرة الخطأ أساسا لمسؤولية المرفق الطبي، منشأة المعارف للتوزيع، الإسكندرية، بدون سنة ـ

**عبد العزيز عبد المنعم خليفة** ،المسؤولية الادارية (في مجال العقود والقرارات الادارية)، دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية، بدون سنة.

1. **عمار عوابدي**، نظرية المسؤولية الإدارية، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004.

**رشيد خلوفي** ،قانون المسؤولية الادارية ،ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2011.

**ثانيا: الرسائل الجامعية:**

**رسائل دكتوراه:**

1. **هشام عبد المنعم عكاشة**، مسؤولية الإدارة عن أعمال الضرورة ( دراسة مقارنة) رسالة دكتوراه، كلية الحقوق بني سويف، جامعة القاهرة، بدون سنة.
2. **سامي حامد سليمان**، نظرية الخطأ الشخصي في مجال المسؤولية الإدارية ( دراسة مقارنة )، رسالة دكتوراه، دار الشباب للطباعة، القاهرة ، بدون سنة.

**ثالثا: المقالات:**

1. **قيدار عبد القادر صالح**، فكرة الخطأ المرفقي، مقال منشور بمجلة الرافدين للحقوق، مجلد 10، العدد 38، جامعة الموصل، 2008 .

**رابعا: الاجتهادات القضائية:**

مجلة مجلس الدولة، العدد الأول، 2002.

1. مجلة مجلس الدولة ، العدد الخامس، 2004.

**لحسين بن الشيخ أث ملويا**،المنتقى في قضاء مجلس الدولة، ج1، ط4،دار هومة،الجزائر،2006.

**خامسا:النصوص القانونية**:

الأمر رقم 75ـ58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل و المتمم.

1. القانون رقم 08 ـ 09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية و الإدارية، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 21 المؤرخة في 23 أفريل 2008.

أمر رقم 06ـ03، المؤرخ 15 يوليو 2006، المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العامة،جريدة رسمية،عدد 46، 2006.

القانون رقم 12\_ 07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتضمن قانون الولاية،الصادر بالجريدة الرسمية رقم 12 بتاريخ 29 فبراير 2012 .

1. القانون رقم 11ـ10، المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية رقم 37.

***الإهداء***

***شكر وعرفان***

***مقدمة:.......*.**................................................... .......... أ

**الفصل الأول**: ماهية الخطأ المرفقي:.........................................02

**المبحث الأول**:مفهوم الخطأ المرفقي.......................................... 03

**المطلب الأول** : تعريف الخطأ المرفقي..........................................03

**المطلب الثاني**: التمييز بين الخطأ المرفقي و الخطأ الشخصي..................... 09

**الفرع الأول**: العلاقة بين الخطأ المرفقي و الخطأ الشخصي........................ 09

**الفرع الثاني**: المعايير الفقهية المميزة بين الخطأ المرفقي و الشخصي................ 14

**الفرع الثالث**: المعايير القضائية المميزة بين الخطأ المرفقي و الخطأ الشخصي........ 18

**المبحث الثاني** صور الخطأ المرفقي......................................... 20

**المطلب الأول**: التنظيم السيئ للمرفق العام.................................. 21

**المطلب الثاني**: الإبطاء في أداء الخدمة...................................... 23

**المطلب الثالث**: امتناع المرفق العام عن أداء الخدمة.......................... 24

**الفصل الثاني**: درجة الخطأ المرفقي الموجب لمسؤولية الإدارة ............... 30

**المبحث الأول** : درجة الخطأ المرفقي في القرارات الادارية................. 31

**المطلب الأول**: تقدير الخطأ المرفقي في حالة الإخلال بالأركان الشكلية للقرار الإداري...... 31

**الفرع الأول:** تقدير الخطأ المرفقي في حالة الإخلال بركني الشكل و الإجراءات ................ 32

**الفرع الثاني**: تقدير الخطأ المرفقي في حالة الإخلال بركن الاختصاص......................... 34

**المطلب الثاني** تقدير الخطأ المرفقي في حالة الإخلال بالأركان الموضوعية للقرار الإداري..... 37

**الفرع الأول:** تقدير الخطأ في حالة الإخلال بركن المحل...................................... 37

**الفرع الثاني**: تقدير الخطأ في حالة الإخلال بركن الغاية.................... 39

**الفرع الثالث**: تقدير الخطأ في حالة الإخلال بركن السبب.................. 41

**المبحث الثاني** : درجة الخطأ المرفقي في أعمال الإدارة المادية............ 44

**المطلب الأول**: الأسس التقديرية لدرجة الخطأ المرفقي في الأعمال المادية.... 44

**الفرع الأول**: مراعاة ظروف المرفق وأعبائه................................. 45

**الفرع الثاني**: مراعاة مدى اتصال المضرور بالمرفق...........................48

**المطلب الثاني** : خصوصية بعض المرافق بتقدير درجة الخطأ المرفقي....... 49

**خاتمة**:............................................................ 57

**قائمة المراجع** :....................................................60

**الفهرسة.......................................................... 65**

1. ـ د.عوابدي عمار، نظرية المسؤولية الإدارية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 24. [↑](#footnote-ref-1)
2. ـ د.رشيد خلوفي ،قانون المسؤولية الادارية ،ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011،ص18 [↑](#footnote-ref-2)
3. ـ د.جورج سعد، القانون الاداري العام والمنازعات الادارية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2006، ص245. [↑](#footnote-ref-3)
4. ـ د.عبد العزيز عبد المنعم خليفة ،المسؤولية الادارية (في مجال العقود والقرارات ،الادارية)، دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية، ص07. [↑](#footnote-ref-4)
5. ـ د.عوابدي عمار، المرجع السابق، ص 121. [↑](#footnote-ref-5)
6. ـ تتمثل وقائع هذه القضية في أن بنت صغيرة تدعى ايجيتر بلانكو تعرضت لحادث تسببت فيه عربة تابعة لوكالة التبغ التي كانت تنقل إنتاج هذه الوكالة من المصنع إلى المستودع، قام ولي البنت برفع دعوى لتعويض الضرر الذي حصل لإبنته أمام القضاء العادي على أساس أحكام القانون المدني الفرنسي، و رفع الأمر إلى محكمة تنازع الاختصاص التي أسندت الاختصاص للقضاء الاداري للفصل في النزاع بتاريخ 08 فبراير 1973. ( انظر عمار بوضياف ، المرجع في المنازعات الإدارية،ـ القسم الثاني ( الجوانب التطبيقية للمنازعة الإدارية)، ط1، جسور للنشر و التوزيع، الجزائر 2013، ص 104.

   [↑](#footnote-ref-6)
7. ـ تتمثل وقائع هذه القضية في ان السيد PELLETIER صادرت له السلطات العسكرية أول عدد من صحيفته ومنعت نشرها، فرفع السيد PELLETIER دعوى أمام القضاء المدني يطالب فيها بالتعويض عما لحقه من ضرر جراء ذالك ، فثار نزاع في الاختصاص فقضت محكمة التنازع باختصاص مجلس الدولة لان العمل المنسوب الىهما، أي القائد العسكري ومدير المقاطعة عمل إداري . ( محكمة حل الخلافات 30 تموز 1873 PELLETIER القرارات الكبرى للاجتهاد الإداري رقم 2) . [↑](#footnote-ref-7)
8. ـ بوحميدة عطاء الله ، الوجيز في القضاء الاداري (تنظيم ،عمل ،اختصاص)، دار هومة ،الجزائر ، 2011، ص 269. [↑](#footnote-ref-8)
9. ـ عمار بوضياف، ، نفس المرجع، ص 114. [↑](#footnote-ref-9)
10. ـ انظر محمد بكر حسين، مسؤولية الإدارة عن أعمال موظفيها، ( دراسة مقارنة)، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص 120.

    [↑](#footnote-ref-10)
11. ـ عبد الله طلبة، القانون الإداري ( الرقابة القضائية على أعمال الإدارة، القضاء الإداري)، ط2، منشورات جامعة حلب، ص 346 [↑](#footnote-ref-11)
12. ـ سليمان الطماوي، القضاء الإداري ( قضاء التعويض)، الكتاب الثاني، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996، ص .139 [↑](#footnote-ref-12)
13. ـ عمار بوضياف،المرجع في المنازعات الإدارية، القسم الثاني (الجوانب التطبيقية للمنازعات)، ط01، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011،ص114. [↑](#footnote-ref-13)
14. ـ عبد القادر عدو، المنازعات الادارية،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2012،ص336. [↑](#footnote-ref-14)
15. ـ خلوفي رشيد، المرجع السابق، ص 19. [↑](#footnote-ref-15)
16. ـ خلوفي رشيد، المرجع السابق، ص 19. [↑](#footnote-ref-16)
17. ـ يوسف سعد الله الخوري ،القانون الإداري العام ،(القضاء الإداري، مسؤولية السلطة )، ج2، ط2، 1999، ص 350. [↑](#footnote-ref-17)
18. ـ خلوفي رشيد، المرجع السابق، ص 19ـ 21 [↑](#footnote-ref-18)
19. . قرار مجلس الدولة الجزائري في 19/04/1999، أنظر لحسين بن الشيخ آث ملويا،المنتقى في قضاء مجلس الدولة ،ج1،ط4،دار هومة ،الجزائر،2006 ،ص101وما بعدها. [↑](#footnote-ref-19)
20. ـ عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 114. [↑](#footnote-ref-20)
21. ـ محمد بكر حسين، المرجع السابق،ص 121 ـــ 122 . [↑](#footnote-ref-21)
22. ـــ عوابدي عمار، المرجع السابق،ص 168وما بعدها . [↑](#footnote-ref-22)
23. ـ سامي حامد سليمان، نظرية الخطأ الشخصي في مجال المسؤولية الإدارية ( دراسة مقارنة )، رسالة دكتوراه، دار الشباب للطباعة، القاهرة، بدون سنة ص 277/278. [↑](#footnote-ref-23)
24. ـ عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 168. [↑](#footnote-ref-24)
25. ـ عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 169. [↑](#footnote-ref-25)
26. ـ جورج فوديل ،بيار دلفولفيه ،القانون الاداري،ترجمة منصور القاضي، ج1، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2001، ص 459. [↑](#footnote-ref-26)
27. ـ عوابدي عمار، المرجع السابق، ص 171. [↑](#footnote-ref-27)
28. . قرار الغرفة الإدارية للمجلس الأعلى الجزائري 17 أفريل 1972، انظر عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 132. [↑](#footnote-ref-28)
29. ـ القانون رقم 11ـ10، المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية رقم 37. [↑](#footnote-ref-29)
30. ـ القانون رقم12ـ07، المؤرخ في 21/02/2007،المتعلق بالولاية. [↑](#footnote-ref-30)
31. ـ أمر رقم 06ـ03، المؤرخ 15 يوليو 2006، يتضمن القانون الأساسي للوظيفة العامة ، جريدة رسمية،عدد 46، 2006 [↑](#footnote-ref-31)
32. ـ محيي الدين القيسي، مبادئ القانون الإداري العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 1999، ص 124. [↑](#footnote-ref-32)
33. ـ قيدار عبد القادر صالح، فكرة الخطأ المرفقي، مقال منشور بمجلة الرافدين للحقوق، مجلد 10، العدد 38، جامعة الموصل، 2008، ص 316. [↑](#footnote-ref-33)
34. ـ عوابدي عمار، المرجع السابق، ص138. [↑](#footnote-ref-34)
35. ـ حسين فريجة، شرح المنازعات الإدارية(دراسة مقارنة)،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2009 ، ص302ــ 303 [↑](#footnote-ref-35)
36. ـ قيدار عبد القادر صالح، المرجع السابق، ص 318. [↑](#footnote-ref-36)
37. ـ سليمان الطماوي، القضاء الإداري ( قضاء التعويض)، الكتاب الثاني، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996 ، ص 110. [↑](#footnote-ref-37)
38. ـ عبد الله طلبة، المرجع السابق، ص342. [↑](#footnote-ref-38)
39. ـ عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 137.

    ـ أنظر كذلك محمد الصغير بعلي، الوسيط في المنازعات الإدارية، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر،2009، ص 226. [↑](#footnote-ref-39)
40. ـ عوابدي عمار، المرجع السابق، ص 137. [↑](#footnote-ref-40)
41. ـ مجلة مجلس الدولة، العدد الأول، 2002، ص 97. [↑](#footnote-ref-41)
42. ـ هشام عبد المنعم عكاشة، مسؤولية الإدارة عن أعمال الضرورة ( دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق بني سويف، جامعة القاهرة، بدون سنة ص 185. [↑](#footnote-ref-42)
43. ـ حكم مجلس الدولة الفرنسي في 12 مارس 1971. [↑](#footnote-ref-43)
44. ــ لقد طبق القضاء الجزائري هذا المعيار في قضية طيان مكي ضد بلدية أولاد فايت ، حيث قرر بإلغاء القرار الصادر عن بلدية أولاد فايت ، والقاضي بمنح القطعة الأرضية التي كانت ملك للسيد طيان لشخص أخر،لأنه تبين أن الغرض من القرار شخصي ذالك أن رئيس البلدية لم ينزع إلا ارض السيد طيان رغم أن هناك آخرون في نفس وضعيته.(مجلس الدولة الجزائري 19/04/1991) أنظر لحسين بن الشيخ اث ملويا،المرجع السابق ص109وما بعدها. [↑](#footnote-ref-44)
45. ـ عوابدي عمار، المرجع السابق، ص 141. [↑](#footnote-ref-45)
46. ـــ لحسين بن شيخ آث ملويا، دروس في المسؤولية الإدارية، الكتاب الأول (المسؤولية على أساس الخطأ)، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 175-ـ176 [↑](#footnote-ref-46)
47. ـ يوسف سعد الله الخوري، المرجع السابق، ص 346. [↑](#footnote-ref-47)
48. ـ هشام عبد المنعم عكاشة، المرجع السابق، ص 182. [↑](#footnote-ref-48)
49. ـ يوسف سعد الله الخوري، المرجع السابق، ص 347. [↑](#footnote-ref-49)
50. ـ محيي الدين القيسي، المرجع السابق، ص 131. [↑](#footnote-ref-50)
51. ـ (حكم مجلس الدولة الفرنسي الصادر في 10 فبراير 1905)، انظر عوابدي عمار، المرجع السابق،ص 152. . [↑](#footnote-ref-51)
52. ــ سليمان الطماوي، المرجع السابق، ص 124. [↑](#footnote-ref-52)
53. ـ رشيد خلوفي، المرجع السابق، ص 21.

    أنظر كذلك،ـ محيو أحمد، المرجع السابق، ص 218 ـ 219 . [↑](#footnote-ref-53)
54. ـ. محمد بكر حسين، المرجع السابق، ص 126-127. [↑](#footnote-ref-54)
55. ـ سليمان الطماوي، المرجع السابق، ص 130-132 . [↑](#footnote-ref-55)
56. ـ قرار الغرفة الإدارية بالمجلس الأعلى في 19 أفريل 1972، أنظرأحمد محيو, المنازعات الإدارية, ط 5، ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, سنة 2004, ص 216. [↑](#footnote-ref-56)
57. - "في هذا القرار ألزم مجلس دولة القطاع الصحي بدفع مبلغ التعويض ، عن الأضرار اللاحقة بالضحية،جراء عدم تقديم الإسعافات الأولية، وتحويلها المتأخر إلى العيادة الخاصة،مما كلفها ضياع جنينها، وكاد يودي بحياتها "انظر عمار بوضياف، المرجع السابق،ص155. [↑](#footnote-ref-57)
58. ـ محمد بكر حسين، المرجع السابق، ص 125. [↑](#footnote-ref-58)
59. ـ سليمان الطماوي، المرجع السابق، ص125ـ 126 [↑](#footnote-ref-59)
60. ــ لحسين بن الشيخ أث ملويا ، المنتقى في قضاء مجلس الدولة، المرجع السابق، ص 285 وما بعدها. [↑](#footnote-ref-60)
61. ـ "في محتوى هذا القرار رفع مجلس الدولة مبلغ التعويض على المستأنف عليه الذي امتنع عن القيام بواجبه المتمثل في اخذ الاحتياطات اللازمة من اجل الحفاظ على السلامة البدنية للمريض الموجود تحت المسؤولية، حيث انه لم يراقب الآلات المستعملة من طرف الأعوان الطبيين حيث أن ذالك أدى إلى تعفن عظم فخذ الضحية، مما أدى به الى الخضوع لعملية زرع العظام"انظر مجلة مجلس الدولة ، العدد الخامس لسنة 2004، ص 208. [↑](#footnote-ref-61)
62. ـ قيدار عبد القادر صالح ، المرجع السابق، ص 322. [↑](#footnote-ref-62)
63. ـ عبد الله طلبة، القانون الإداري ( الرقابة القضائية على أعمال الإدارة، القضاء الإداري)، ط2، منشورات جامعة حلب، ص 350. [↑](#footnote-ref-63)
64. ـ رشيد خلوفي، المرجع السابق، ص 25/26. [↑](#footnote-ref-64)
65. ـ حسين فريجة، شرح القانون الاداري ، المرجع السابق، ص217 [↑](#footnote-ref-65)
66. ـ محيو أحمد، المنازعات الإدارية، 2004، المرجع السابق،ص226. [↑](#footnote-ref-66)
67. -بوعمران عادل،النظرية العامة للقرارات والعقود الإدارية ،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر ، 2010. ص 40. [↑](#footnote-ref-67)
68. ــ قرار صادر عن مجلس الدولة الجزائري في 31 جانفي 2000، الغرفة الرايعة، قرار غير منشور، أنظر طاهري حسين، شرح وجيز للإجراءات المتبعة امام المواد الادارية، دار الخلدونية، الجزائر،2005،ص93 . [↑](#footnote-ref-68)
69. ـ حكم الغرفة الإدارية بالمجلس الأعلى، انظر عوابدي عمار، المرجع السابق، ص 159. [↑](#footnote-ref-69)
70. ـ قيدار عبد القادر صالح، المرجع السابق، ص334ـ 336. [↑](#footnote-ref-70)
71. ـ طاهري حسين،المرجع السابق،ص88.

    أنظر كذلك قيدار عبد القادر صالح، المرجع السابق، ص335. [↑](#footnote-ref-71)
72. - محمد الصغير بعلي، الوجيز في المنازعات الإدارية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر 2002 ، ص 84-85 [↑](#footnote-ref-72)
73. ــ قرار مجلس الدولة الجزائري في 03 ديسمبر 1958، انظر محيو احمد، المنازعات الادارية،ط7،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008، ص217. [↑](#footnote-ref-73)
74. ــ ( قرار مجلس الدولة الجزائري في 19/07/1999)، انظر لحسين بن الشيخ اث ملويا، المنتقى في قضاء مجلس الدولة، المرجع السابق،ص 153وما بعدها. [↑](#footnote-ref-74)
75. ـ مجموعة أحكام السنة العاشرة، أنظر قيدار عبد القادر صالح، المرجع السابق ، ص337. [↑](#footnote-ref-75)
76. -عبد العزيز عبد المنعم خليفة المسؤولية الإدارية في مجال العقود والقرارات،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية 2007، ص175-176. [↑](#footnote-ref-76)
77. ـ عبد العزيز عبد المنعم خليفة ، المرجع السابق، ص179-180. [↑](#footnote-ref-77)
78. ــ عدو عبد القادر، المرجع السابق،ص157. [↑](#footnote-ref-78)
79. ـ عدو عبد القادر،المرجع السابق، ص 157-158. [↑](#footnote-ref-79)
80. ـ طاهري حسين، المرجع السابق، ص 95. [↑](#footnote-ref-80)
81. ـ قرار مجلس الدولة الجزائري في 23 أفريل 2001، الغرفة الثالثة، قرار غير منشور، أنظر طاهري حسين،المرجع السابق،ص96. [↑](#footnote-ref-81)
82. ــ ( قرار المجلس الاعلى الجزائري،9افريل 1971)، انظر محيو احمد ، 2008،المرجع السابق،ص217. [↑](#footnote-ref-82)
83. ـ قيدار عبد القادر صالح،المرجع السابق،ص329. [↑](#footnote-ref-83)
84. ـ عبد الغني بسيوني عبد الله، النظرية العامة للقانون الإداري،منشأة المعارف،الإسكندرية،2003. [↑](#footnote-ref-84)
85. -بوعمران عادل، المرجع السابق، ص43. [↑](#footnote-ref-85)
86. ـ طاهري حسين، المرجع السابق، ص 100. [↑](#footnote-ref-86)
87. ـ عبد الله طلبة ،المرجع السابق، ص299ـ 300 . [↑](#footnote-ref-87)
88. -بوعمران عادل، المرجع السابق، ص 42-43. [↑](#footnote-ref-88)
89. -محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 82-83. [↑](#footnote-ref-89)
90. -بوحميدة عطاء الله، المرجع السابق، ص 252. [↑](#footnote-ref-90)
91. ـ قرار مجلس الدولة الجزائري في 01/02/1999، قرار غير منشور، انظر طاهري حسين، المرجع السابق، ص98.

    أنظر كذلك لحسين بن الشيخ آث ملويا، المنتقى في قضاء مجلس الدولة، المرجع السابق، ص 25 و ما بعدها. [↑](#footnote-ref-91)
92. ـ حكم مجلس الدولة الفرنسي الصادر في 01 ديسمبر 1948،انظر قيدار عبد القادر صالح، المرجع السابق، ص 332. [↑](#footnote-ref-92)
93. ـ قيدار عبد القادر صالح، المرجع السابق،ص 332. [↑](#footnote-ref-93)
94. ـ عبد العزيز عبد المنعم خليفة،المرجع السابق، ص 183-184. [↑](#footnote-ref-94)
95. ـ عبد الله طلبة، المرجع السابق، ص 354. [↑](#footnote-ref-95)
96. ـ قيدار عبد القادر صالح، المرجع السابق، ص 338. [↑](#footnote-ref-96)
97. ـ سليمان الطماوي، المرجع السابق، ص 144. [↑](#footnote-ref-97)
98. ـ قيدار عبد القادر صالح، المرجع السابق، ص 339. [↑](#footnote-ref-98)
99. ـ عبد الله طلبة، المرجع السابق، ص 354. [↑](#footnote-ref-99)
100. ـ سليمان الطماوي، المرجع السابق، ص 145 [↑](#footnote-ref-100)
101. ـ سليمان الطماوي، المرجع السابق، ص 145. [↑](#footnote-ref-101)
102. ـ عبد الله طلبة، المرجع السابق، ص 355. [↑](#footnote-ref-102)
103. ـ سليمان الطماوي، المرجع السابق ، ص 147. [↑](#footnote-ref-103)
104. ـ سليمان الطماوي، المرجع نفسه ،ص142ـ 143. [↑](#footnote-ref-104)
105. ـ قيدار عبد القادر صالح، ص 341. [↑](#footnote-ref-105)
106. ـ عبد الله طلبة، المرجع السابق ، ص356 . [↑](#footnote-ref-106)
107. ـ.(مجلس الدولة 10 شباط 1905، قضية Tomaso Grecco القرارات الكبرى للاجتهاد الاداري رقم 15) تمت الاشارة الى وقائع هذه القضية في الفصل الأول من هذه الدراسة. [↑](#footnote-ref-107)
108. ـ عدو عبد القادر، المرجع السابق،**،** ص344. [↑](#footnote-ref-108)
109. ـ سليمان الطماوي، المرجع السابق، ص151وما بعدها. [↑](#footnote-ref-109)
110. ـ محيو أحمد، المنازعات الإدارية ، 2008، المرجع السابق، ص 219. [↑](#footnote-ref-110)
111. ـ لعشب محفوظ، المسؤولية في القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 49. [↑](#footnote-ref-111)
112. ـ عبد الله طلبة، المرجع السابق، ص357. [↑](#footnote-ref-112)
113. ـ محمد فؤاد عبد الباسط، تراجع فكرة الخطأ أساسا لمسؤولية المرفق الطبي، منشأة المعارف للتوزيع، الإسكندرية، 2003، ص 17. [↑](#footnote-ref-113)
114. عدو عبد القادر ، المرجع السابق، ص342.. [↑](#footnote-ref-114)
115. ـ سليمان الطماوي،المرجع السابق، ص156. [↑](#footnote-ref-115)
116. ـ مجلس الدولة الجزائري في 19/04/1999 ( قضية زعاف الرقية ضد القطاع الصحي بأدرار ) التي سبق الإشارة إليها في المبحث الأول من الفصل الأول. [↑](#footnote-ref-116)
117. ـ لحسين بن الشيخ أث ملويا، المنتقى في قضاء مجلس الدولة، المرجع السابق، ص 108. [↑](#footnote-ref-117)
118. ـ عبد الله طلبة، المرجع السابق،ص358. [↑](#footnote-ref-118)
119. ـ خلوفي رشيد المرجع السابق،ص29. [↑](#footnote-ref-119)
120. ـ محيو أحمد، المنازعات الإدارية، 2008، المرجع السابق، ص 219. [↑](#footnote-ref-120)
121. ـ عبد القادر عدو، المرجع السابق، ص343. [↑](#footnote-ref-121)
122. ـ سليمان الطماوي،المرجع نفسه،ص158. [↑](#footnote-ref-122)
123. ـ سليمان الطماوي،المرجع السابق، ص159. [↑](#footnote-ref-123)